جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة و أدب عربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية
رقم: 24

إعداد الطالبتين:

عباس سلسبيل
خيزار عقيلة

يوم:2025/06/03

التعليل النحوي في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه

لجنة المناقشة:

ملاوي صلاح الدين	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
دندوقة فوزية	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
بودية محمد	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية
2025/2024م-1446/1445هـ

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، ثمّ الصّلاة والسلام على سيد العرب والعجم أجمعين، أمّا بعد:

ممّا لا مراء فيه أنّ النّحو العربي كان ومازال حصنا من حصون اللّغة، التي استوت ونضجت وآتت أُكلها يانعة، مُدركَة، نافعة، كيف لا وميلاده ميلاد صونٍ للنّص القرآني، وعصمة للألسن من هفوات اللحن والخطأ، بإرساء أوتادٍ ثابتة، وأصول رئيسة هي الأشدّ اتصالا بلغة العرب، وصياغة الأحكام والقواعد لبناء نظريّة نحويّة شاملة، احتضنت الاجتهاد الفكري لكبار النّحاة، الذين لم يتوقفوا على عتبات وضع الأصول والأحكام فقط، بل تجاوزوا ذلك إلى تعليلها وتبريرها وتفسيرها بأقوى الحجج وأشدها إقناعا، وذلك أنّ لكل سبب مسببا، ولكل علّة تعليلا، هذا الأخير الذي يُعدّ أصلا من أصول النّحو العربي، ووتدا ثابتا في الدّرس اللّغوي، به يُكشف وجه الحكمة والمنطقية في اللّغة، خاصّة والعرب أمة حكيمة تؤصل وتقعد وتعلل ما تقوله.

ونظرا لأهميته في الدّرس اللغوي رأينا أن نجعل من التعليل النحوي محورًا لدراستنا وبحثنا، من خلال وسطٍ لغويٍ حيٍّ تمثَّل في النحوي ابن خالويه، وذلك في مؤلفه الموسوم بـ "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم"، وعلى هذا الأساس جاء بحثنا موسوما بـ "التّعليل النّحوي في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه".

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، وعلى المنهجين الوصفي والاستقرائي في الفصل الثاني؛ إذ قمنا أوّلا باستقراء ظاهرة التّعليل النّحوي في المصنّف، ثمّ وصفنا أبرز مظاهرها، وحللناها تحليلا يهدف إلى الكشف عن مقاصد المؤلف منها.

ولعلّ من الأسباب الرئيسة في اختيارنا الموضوع هي:

- أهمية التّعليل في الدّرس النّحوي، بإظهار أوجه الحكمة في اللغة، وتفسير المسائل والأحكام والأقيسة، ومنه الوقوف على الشيء اليسير من أسرار عربيتنا.

- إلى جانب رغبتنا لدراسته في مصنف عقد فيه صاحبه جهودا تُحمد له على مستوى السياق القرآني.

لنجد أنفسنا على عتبات إشكالية من شأنها أن تُتيح لنا سبيل الوصول إلى المقصد الرئيس الذي نرمي إليه من خلال بحثنا، ومفادها: (كيف وظّف ابن خالويه المنهج التّعليلي في إعرابه للسور الثلاثين في خِضمّ اعتباره إياه مسلكا يُستعان به، ونهجا يُحذَى حذوه؟ وقد تفرع عن هذه الإشكالية: جملة من التساؤلات أبرزها:

- كيف تجلى التعليل في المدونة، وما أهميته في كتاب خُص للإعراب؟

- ما المنهج الذي اتبعه في تعليلاته النحوية؟
- هل تنسجم تعليلاته مع أصول النحو الكوفي أم البصري، أم أنه اتخذ له مسارًا خاصًا؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها اقتضت الدراسة أن يُهيكل البحث على النحو الآتي: مقدمةٌ تلاها فصلان ثمّ خاتمة.

عُني الفصل الأوّل بوقفات نظريّة شهدت تعريف التعليل في المعجم والاصطلاح، ثمّ تتبعنا نشأته وتطوره، وصولا لأهميّته في الدرس اللغوي، وأخيرا علاقته بعلوم أخرى هي الفقه وأصوله وكذا علاقته بالمنطق، بين إثبات ونفي للتأثر بينه وبين هذه العلوم.

وخُصَّ الفصل الثاني للدراسة التّطبيقيّة على مستوى المدونة؛ إذ تطرقنا فيه لمنهج ابن خالويه في تعليل المسائل النحوية، ثمّ الخصائص الأسلوبية لخطابه التّعليلي، وأخيرا تمثلات منهجه التعليلي في مصنّفه، باستقراء الشواهد والوقوف عليها تفسيرا وتحليلا.

لتأتي في الأخير خاتمة البحث، سبيل استخلاصنا لأهم النتائج المتوصل إليها.

ولأنّ المعارف تراكميّة يستفيد بعضها من بعض لابدّ من ذكر الدراسات التي كان لها صلة بموضوعنا، حتّى لا نكون لجهد أصحابها جاحدين، ولا لفضلهم ناكرين، منها:

- دراسة لأحمد فليح بعنوان المسائل الصوتيّة والصرفيّة والنّحوية واللّغويّة لدى ابن خالويه من كتابه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، وهو مقالٌ نُشر في مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد الأول، 1999، عرض فيه صاحبه المسائل الصوتية والصرفية والنّحويّة من المدونة، مُعددا للمصطلحات النّحويّة التي عني ابن خالويه باستخدامها، وأبرز منهجه في الإعراب، مع رصده للظواهر اللغويّة من المدونة، هاته الظواهر التي أغنت المعالجات النّحويّة، وكلها في سبيل خدمة النص القرآني.

- نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين لحسن خميس الملخ، الذي يتناول مفهوم التعليل النحوي من حيث نشأته وتطوره عبر العصور، مع إبراز سمات كل مرحلة، مبينًا آراء النحاة القدماء كسيبويه والجرجاني، ثم يتتبع مواقف المحدثين من هذه الظاهرة. ويركز الكتاب على تحليل مناهج التعليل وأدواته، وأبعاده العقلية واللغوية. كما يوازن بين البعدين التراثي والحديث في فهم الظاهرة التعليلية في النحو العربي.

-دون إغفال قديم المصادر؛ أمات اللغة والنّحو من شاكلة: شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش، والإيضاح لأبي علي الفارسي، والأصول في النّحو لابن السرّاج وغيرها كثير ...

ولا يفوتنا القول في هذا السياق إن ابن خالويه قد حظي بدراسات لكنّا لم نجد -حسب اطلاعنا- دراسة تناولت التّعليل النّحوي عنده.

ولأنّ البحث العلمي يوجب البذل والاجتهاد، فمن الطبيعي أن يواجه صاحبه بعض الصعوبات، نذكر من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث صعوبة التمييز في البداية بين مصطلحي (العلّة) و(التعليل)، إذ كانا يختلطان علينا في المفهوم والاستخدام. كما واجهنا تعذر العثور على دراسة سابقة تناولت التعليل بوصفه أساسًا نحويًا عند ابن خالويه، وهو ما حمّلنا مسؤولية بناء أرضية صلبة للبحث، من خلال استقصاء مواطن التعليل في نصوصه، وتحليلها في ضوء المفاهيم النحوية والاتجاهات النظرية التي تحكم هذا المجال، سعيًا إلى إبراز معالم منهجه في التعليل وخصائصه، فإن أخطأنا فمن الشيطان وأنفسنا، حيث لا يخلو عمل بشري من الخطأ، ولا يُضمن له الصون من الزّلل، وإن أصبنا فبفضل من الله وتوفيق.

نحمده ربنا على ما أنعم علينا من فضله، ومنّ بتوفيقه وتيسيره، سائلين إيّاه أن يتقبل عملنا بقبول حسن، ثمّ نتقدّم بخالص الشكر والامتنان لمشرفتنا الأستاذة الدكتورة "دندوقة فوزية" التي كانت شديدة الحرص والمتابعة لسير البحث، بل في مرات كانت أحرص منّا، فلطالما عهدنا حرصها في تدريسنا، وعظُم في إشرافها علينا، اجتهدت كثيرا في توجيهنا ونصحنا والتصويب لنا...، فنسأله ربنا أن يجعل جهدها في ميزان حسناتها، ويجزيها عنّا خير الجزاء، ويرفعها بكل حرف درجة في الجنة ...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

التعليل النحوي

بنيته المفاهيمية وأصوله المعرفية

أولا-تعريف التعليل

1. التعليل في المعجم
2. التعليل في الاصطلاح

ثانيا- نشأة التعليل النحوي وأهميته

1. نشأته
2. أهميته

ثالثا-علاقة التعليل النحوي بعلوم أخرى

1. علاقة التعليل النحوي بالفقه وأصوله
2. علاقة التعليل النحوي بالمنطق

أولا-تعريف التعليل:

1. في المعجم:

لم يرد لفظ التعليل بكثرة في المعاجم اللغوية بصورته الصريحة، ومن صور وروده ما جاء في الصحاح للجوهري(393هـ) هو "سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى"[1].

"وعلّله بالشيء تعليلا إذ لهّاه به كما يعلّل الصبي بشيء من الطعام يُتجزّأ به عن اللّبن، ويقال: فلان يعلّل نفسه بتعلّة وتعلّل به أي تلهّى به وتجزّأ، والعَلل الشرب الثاني يقال: عَلل بعد نهل وعلّه أي سقاه السقية الثانية"[2].

والعلّة بالكسر، من معانيها:

- العلة بمعنى المرض؛ كما جاء في المصباح المنير "والعلّة المرض الشاغل والجمع علل مثل سدرة وسدر، وأعله الله فهو معلول... وعلّلته عللا من باب طلب سقيته السقية الثانية"[3].

- وجاءت بمعنى السبب، ففي لسان العرب "وهذا علّة هذا أي سبب"[4].

يأخذ كلا من التعليل والعلة من خلال هاته التعريفات اللغوية المعاني التالية:

- التكرار والمعاودة.
- المرض والتلهية.
- السبب.

2. في الاصطلاح:

تختلف تعريفات التعليل باختلاف العلوم وتنوعها، ومما جاء في التعريفات للجرجاني قوله: "والصواب أن التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر"[5]؛ أي لو لم يكن التعليل لما ثبتت قوة الأثر، فثبوته يثبت بالتعليل وضعفه بعدمه.

---

[1]الجوهري (اسماعيل بن حماد الجوهري)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، مادة (ع ل ل)، ج1، ص 1773.

[2]الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي)، مختار الصحاح، دط، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، مادة (ع ل ل)، ص 189.

[3]الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، ط2، القاهرة: دار المعارف، دت، مادة (ع لّ)، ص 426.

[4]ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري)، لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر، دت، مادة (ع ل ل)، المجلد11، ص 471.

[5]الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني)، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دط، القاهرة: دار الفضيلة، دت، ص 55.

وهو في اصطلاح النحاة تفسير الظاهرة اللّغوية والنّفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذّهنية الصّرف[1] حيث لابد من شرح وتفسير الظواهر النّحوية والأسباب التي جعلتها على نحو معين، وقد يتجاوز النّحوي الحقائق اللّغوية إلى حقائق أخرى غير لغوية.

ويبدو ممّا سبق في علاقة التعريف اللّغوي والاصطلاحي للتّعليل أنّها علاقة بيّنة، إذ يُمثّل تلك العملية الذّهنية التي تشغل صاحبها بإعمال فكره والبحث عن أسباب الظّواهر اللّغوية الواردة على نحو معيّن في كلام العرب.

أما العلّة فهي "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه"[2]؛ أي أنّ ما تحدثه العلّة من تأثير خارجي يتواجد بتواجدها وينعدم بانعدامها، وفي الاصطلاح النّحوي هي "الحُكم الذي يُعطى عن الكلمة في بنائها أو إعرابها، مثل: الأولاد يلعبون، فإذا سألنا لماذا نجد المضارع بالنون؟ نجيب: هو مرفوع لتجرُّده عن النّاصب والجازم وكل ما يجب بناؤه وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة"[3].

ويعرفها مازن المبارك بأنها "الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير... وهي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[4]، فتقصي العلّة هو اجتهاد نحوي خالص فيما قالته العرب، ولعلّ خير مثال يبرز حكمة العرب في اختيار أوجه كلامها إعطاؤهم حكم الرّفع للمبتدأ؛ لأنّه أوّل الكلام، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وحكم النّصب للمفاعيل؛ لتعدّدها في لغتهم ولميلهم للخفّة ونفورهم من الثّقل.

ونظرا لأهمية التعليل في النّحو العربي نالته عناية النّحاة، فرأيناه يُفرد بالتأليف، ويخصّ بالكتب.

ومن هؤلاء الذين أولوه عناية نذكر الخليل بن أحمد (170هـ)، إذ ورد له مسائل كثيرة في كتاب سيبويه(180ه) لجأ فيها إلى التّعليل، فحين سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو "أهي من العرب أخذتها أم اخترعتها اختراعا؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه"[5].

---

[1] ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط2، الرباط: دار الناشر الأطلسي، 1983، ص 108.
[2] الجرجاني، معجم التعريفات، ص 130.
[3] عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992، ص 685.
[4] مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط1، المكتبة الحديثة، 1965، ص 90.
[5] الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار النفائس، 1979، ص 65-66.

نجد الخليل يهتم بعلل العرب في كلامها، ويسعى لمعرفة وجه الحكمة من أقوالهم كما أنه لم يجزم بأن العلل التي وضعها هي حتما التي أرادتها العرب حين تكلمت.

ثم تبعه في ذلك تلميذه سيبويه (180هـ) الذي أخذ يلتمس العلل ويفرع المسائل فنجده يبدأ الحديث في كتابه بباب علم ما الكلم من العربية بقوله:" فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط، وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحمُد. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا: اذهب واقتُل واضرب، ومُخبرا: يقتُل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة... والأحداث نحو الضّرب والقتل والحَمد. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحو هذا"[1] و(جاء لمعنى) الواردة في النّص هي بداية التعليل في الكتاب، فمجيء الحرف لمعنى هو سبب كون الحرف قسما ثالثا من أقسام الكلم، فلو لم يجئ الحرف لمعنى لأشبه الأصوات غير المفهومة التي لا تُعدّ من أقسام الكلم عند النحاة[2].

ومن ثم توالت جهود النحاة من بعد الخليل وسيبويه بنسب متفاوتة، فنجد ابن السراج (316هـ) مثلا يقسم اعتلالات النحويين إلى ضربين: "ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب آخر يسمى علة العلة نحو أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا؟ فأجاب بأن هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"[3].

ثم انطلق الزجاجي (337ه) من كلام ابن السراج فجعل من علل النحويين ثلاثة أضرب: تعليمية وقياسية وجدلية[4] "فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها من لفظها وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: إنا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب) عرفنا (اسم الفاعل فقلنا: (ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل) ... فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا ب (إن) في قوله (إن زيدًا قائم) ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما

---

[1] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، عالم الكتب، 1983، ج1، ص 12.

[2] ينظر: شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1999، ص 243.

[3] ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996، ج1، ص 35.

[4] ينظر: هاشم جعفر حسن، نظرة في التعليل بين القدماء والمحدثين، مجلة العميد، العدد العاشر، 2014، ص 278.

ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدًا وما أشبه ذلك. وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب (إنّ) بعد ذلك مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها..."[1].

وابن جني (392هـ) مثلا أفرد للعلّة في كتابه الخصائص بابا خاصا، كما أفرد بابا في الرّد على من اعتقد فساد علل النّحويين قائلا فيمن اعتقد ذلك " فلضعف هو في نفسه عن إحكام العلة"[2] وهذا ما هو إلا تفسير لاهتمامه الشّديد بالتّعليل وما تعلق به.

كما نجد ثلة من النّحاة الذين انفردوا بآرائهم وثاروا على علل النّحويين، فلم يقبلوها ومن هؤلاء نذكر ابن حزم الأندلسي (456هـ) الذي قال في علل النحويين " إن العلل النحوية كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة"[3].

وقال ابن مضاء القرطبي (592هـ) في دعوته لإلغاء علة العلة: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا: (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[4].

ورفضه للعلل الثواني والثوالث راجع لكونها "مستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"[5].

ثانيا- نشأة التعليل النحوي وأهميته:

1. نشأته:

مرّ التعليل النحوي في نشأته وتطوره التاريخي بمراحل متعاقبة، لكل منها ميزات تعرف بها، ومن الذين أصّلوا لمراحل تطور التعليل النحوي علي أبو المكارم في كتابه ‹أصول التفكير النحوي› إذ قسّم المراحل التي مرّ بها التعليل إلى ثلاث كالتالي:

1.1. المرحلة الأولى:

وهي بداية التعليل النحوي حسب رأيه ويعد عبد الله بن إسحاق الحضرمي أبوها الشرعي[1]، وفيما يُروى عن مجالس العلماء "أن الفرزدق حضر مجلسه فقال له: كيف تُنشد هذا البيت:

---

[1]الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64-65.
[2]ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط، المكتبة العلمية، دت، ص 184.
[3]سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ط2، بيروت: دار الفكر، 1969، ص 45.
[4]ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1947، ص151.
[5]ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 152.

وعَينانِ قالَ اللهُ كُونَا فكانَتا فَعُولانِ بِالألبَابِ ما تَفعَلُ الخَمرُ

فقال الفرزدق: كذا أنشده. فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت فعولين. فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، فلمّا قام الفرزدق سُئل ابن أبي إسحاق عمّا يقصد فقال: لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنّه أراد: هما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر"[2] فلو نصبها لحملها على معنى أن الله خلقها وأمرها أن تفعل ذلك بالألباب ولكنّه أراد أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، كما أن كان في البيت تامّة غير محتاجة إلى خبر فكأنّه قال: وعينان قال الله أحدثا فحدثتا أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا[3].

وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يمكن أن يطلق عليه -دون تجوز كبير- قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة وخاتمته معا[4].

والتعليل في هذه المرحلة يقوم على ضربين:

- بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية.

- بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد؛ أي أنّه ليس عنصرا أساسا من عناصر البحث النحوي بقدر ما هو طرائف تمد النحاة بشيء من المتعة النفسية والذهنية.

ومن سمات التعليل في هذه المرحلة ما يلي:

-جزئية الموضوع والنظرة: فالتعليل هنا يتناول قضايا جزئية ومسائل فرعية، والنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها.

-التوافق مع القواعد: فهي ثاني سمات هذه المرحلة، تقوم على ذاك الاتساق الحاصل بين التعليل والقواعد النحوية، فليس ثمة تناقض بين التعليل وما توصل إليه النحاة من قواعد.

-الوقوف على النّصوص اللّغوية: فالنّحاة في تعليلاتهم لا يتناقضون مع النّصوص اللّغوية سواء أكانت مروية أو مبنية، بل يجعلون التعليل خادما مجيزا لها، ومسوغا لظواهرها.[5]

2.1. المرحلة الثانية:

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1، القاهرة: دار غريب، 2006، ص 152.
[2] الزجاجي، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984، ص 85.
[3] ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص 302.
[4] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 152.
[5] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 154-155.

"وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجّاج؛ أي أنّها تمتد حتى أوائل القرن الرّابع الهجري، وبذلك تشمل قرابة قرن ونصف قرن، وهي مدة طويلة جدا تركت آثارا واضحة في منهج التعليل النّحوي وخصائصه، فتغيرت بعض ملامحه التي عرفناها في المرحلة السّابقة"[1].

ومن العوامل التي كان لها دور في التعليل في هاته المرحلة هو التقعيد النحوي للظواهر اللغوية الذي اكتمل أو كاد يكتمل في المرحلة السابقة، ومن ثم لم تعد الرغبة في التقعيد مسيطرة على مشاعر النّحويين، ومما أنتجته هذه المرحلة نتيجتان هما:

- أصبح التعليل يتناول كل جزئيات البحث النحوي، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل.

- قد نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها في الوقت نفسه، ومن ثم وجدنا محاولة تفسير الحركة الإعرابية ـككلـ[2]

ومن أمثلة تجاور التعليل الجزئي مع الكلي ما ذكره سيبويه في كتابه في باب ‹الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده› إذ يقول: "وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء بمنزلة الفعل لا تُصرّف تصرّفَ الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أُخذت من الأفعال وشُبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدّرهم على ما حُمل العشرون عليه، ولكنّه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضارب زيدًا، لأن زيدًا ليس من صفة الضارب، ولا محمولا على ما حُمل عليه الضارب وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهي: أنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ"[3].

يعلّل سيبويه لعمل هذه النّواسخ عمل الأفعال؛ لأنّ التّعليل يقوم على إمكانية ربطها بالأفعال، لأنّها تعمل عملها فتنصب ما بعدها غير أنّها لا تتصرف تصرف الأفعال، كما أنّ العشرين حُملت على الأسماء المأخوذة من الأفعال؛ أي المشتقة منها في نصب ما بعدها وشُبّهت بها في هذا الموضع فقط دون غيره، إذ إنّ المنصوب بعد كل منهما ليس نعتا ليأخذ حكم ما قبله، ولا مضافا إليه فيجرّ بجر المضاف، فلا تُحمل على ما حُملّ عليه ما نصبها، وكذلك هو حال منزلة إنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ من الأفعال.

وصاغ سيبويه هذا التقارب حتّى يصل إلى التعليل الكلي، ونجد أبا المكارم يقول في هذا الصدد "يعلل سيبويه لعمل هذه الحروف عمل الأفعال وهذه قضية جزئية، ولكن

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 156.
[2] المرجع نفسه، ص 156.
[3] سيبويه، الكتاب سيبويه، ج2، ص 131.

التعليل يرتكز على أساس الربط بين هذه الحروف وبين الأفعال، وسيبويه يقدم هذا الربط ليصل منه إلى قضية كلية هي أصالة العمل في الأفعال وهذه القضية يمكن أن تعد تعليلا كليا، لأنها تتناول جزئيات كثيرة وتشمل ظواهر متعددة"[1].

3.1. المرحلة الثالثة:

تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل التّعليل النّحوي بعد الزجّاج (310هـ)، وبشكل أخص تبدأ بابن السراج (316هـ)، وهي مرحلة حدث فيها تغيّر في منهج التعليل، ومن ثم في علاقته بالقواعد النحوية[2].

وفي هذه المرحلة توسع التعليل النحوي ليصل إلى العلل الثواني والثوالث لدى أبي الحسن الوراق (319هـ)، حيث أفرد كتابا سمّاه ‹علل النحو› يميل فيه ابن الوراق إلى الإكثار من العلل وتعددها، وأصبح لكل مسألة فيض من العلل قد يصل في بعض الأحيان إلى خمس أو سبع أو يزيد"[3]، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه ابن الورّاق في تعليله لحمل المنصوب على المجرور في التثنيّة والجمع إذ نجده يذكر "أربع علل لها:

إحداهما: أنّ المنصوب والمجرور قد يشتركان في المعنى، فلاشتراكهما في المعنى حُمل النّصب على الجرّ.

الجهة الثانية: أنّهما يشتركان في الكتابة، نحو قولك مررت بك ورأيتك.

الجهة الثالثة: أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرفع لأن الرفع ينتقل إلى الفعل فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل.

الجهة الرابعة: أنّ الجرّ أخفّ من الرّفع، فلمّا أردنا حمل المنصوب وهو خفيف كان حمله على المخفوض أولى"[4].

ويصف علي أبو المكارم علل هذه المرحلة قائلا: "فالعلل التي نشأت في هذه المرحلة تتسم بسمة واضحة هي عدم التقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية، على حين كانت العلل التي خلفتها المرحلتان السابقتان تتميز باحترام الموجود في اللغة والمتقن في القواعد"[5].

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 160.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 164.
[3] زينب بوطنيش وأبو القاسم سعد الله، العلة النحوية عند القدماء، مجلة الآداب واللغات، العدد 1، 2021، ص 23.
[4] الوراق (أبو الحسن بن عبد الله الوراق)، علل النّحو، تح: محمد جاسم محمد الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999، ص 74.
[5] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 172.

ولعل نص السيوطي (911هـ) الذي نقله عن صاحب المستوفي يعبّر فيه عن التغير الحاصل في منهج التعليل، إذ يقول: إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحّلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابع لها، فبمعزل عن الحق[1].

2- أهميته:

للتعليل أهمية بالغة تكمن في كونه نوعا من أنواع التأكد والتثبت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم[2]، كما "أن يذكر الشيء معللا أبلغ من ذكره بلا علة ... والنفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة بخلاف غيرها"[3]، وكأن في ذكر علة الشيء نفع وتقوية للمعنى المراد، ومحل استقطاب لأخذ الشيء المعلل دون غيره. خاصة وأن الغاية الأساسية للنحو إنما هي الحفاظ على اللغة من اللحن، أي أن نشأة النحو كانت تعليمية، وفي التعليل وتفسير الظواهر اللغوية ما يعين المتعلم على بلوغ الغاية والقصد.

كما تكمن أهميته في كونه "العمود الفقري الذي تدور حوله أبحاث النحو العربي ودراساته، كما يعتبر بمثابة رأس الرمح لأصول النحو العربي، وبالتالي فالتعليل أهم عمل في الاجتهاد ولن يتأتى إلا لمن حصل له حسن النظر وطول الباع، وأن يكون ذا ذهن ثاقب وخاطر متوقد يغوص في دقائق المعاني، وأن يكون بارعا في الاستنباط ومؤهلا لهذه العملية التعليلية بكل جوانبها وزواياها المختلفة، ومن هذا المنطلق تبدو أهمية العلل النحوية في إظهار الحكمة في لغة العرب والدقة في أبنيتها وتراكيبها ومفرداتها ويتضح كذلك ذكاء الناطق بالعربية ومهارته، بل وذوقه قصد الحكمة وعلى النحوي إظهارها وتجليتها"[4].

التعليل هو العمود الفقري لأبحاث النّحو وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدل على أهميته في النّحو وارتباطه الشديد به، فهو أساس يستدعي اجتهاد النّحاة بإعمال فكرهم وإمعان نظرهم والبحث في أسباب الأمور الخفيّة وراء الظاهرة اللّغويّة وكذا قدرتهم على الاستنباط حتى يتأتّى لهم تفسير الأحكام اللّغويّة وتقديم التعليلات المنطقيّة.

ثالثا-علاقة التعليل النحوي بعلوم أخرى:

---

[1] ينظر: السيوطي جلال الدين، الاقتراح، علق عليه محمود سليمان ياقوت، دط، دار المعرفة الجامعية 2006، ص 173.

[2] ينظر: الجيلي عبد العال إدريس عمر، العلل النحوية بين القدماء والمحدثين وأثرها في تجديد النحو وتيسيره، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، ص 195.

[3] الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي)، البرهان في علوم القرآن، تح: جمال حمدي الذهبي وإبراهيم الكردي، ط1، بيروت: دار المعرفة، ج3، ص 165.

[4] الجيلي عبد العال إدريس، مرجع سابق، ص 195.

مما لا شك فيه أن العلوم فيما بينها تؤثر وتتأثر باختلاف قضاياها وعوامل التأثير، كما أن المعارف تراكمية بطبيعة الحال، ومن القضايا التي أسالت حبر القدماء والمحدثين في علاقتها بقضايا علوم أخرى هي قضية التعليل النحوي، وعلاقته بعلم الفقه وأصوله وعلم المنطق، وسنوضح فيما يأتي طبيعة تلك العلاقة:

1.علاقته بعلم الفقه وأصوله:

لا مريّة في أن العلوم تتكامل ويحتاج بعضها بعضا، ولاسيّما تلك العلوم قريبة النّشأة، متشابهة الأصول والأهداف، خاصّة العلوم المرتبطة بالقرآن الكريم، ومن هاته العلوم التي تجلّت فيها صور التأثّر نذكر علم النّحو وعلاقته بعلم الفقه وأصوله، فنستطيع مثلا أن نلمس صورة من صور تأثّره بالفقه عند ابن الأنباري (577ه) حينما قال في كتابه ‹الانصاف في مسائل الخلاف›: "إنّ جماعة من الفقهاء والمتأدبين، والأدباء المتفقهين سألوني أن ألخّص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشّافعي وأبي حنيفة ليكون أوّل كتاب صُنّف في العربية على هذا الترتيب"[1]، وتصنيفه للمسائل النحوية على نهج المسائل الفقهيّة دليل تأثره الشديد بالفقهاء.

ولعلّ ذلك التأثر الذي كان له أثر بالغ على منهجه في تصنيف المسائل النّحوية راجع لعوامل نذكر منها:

- ثقافته الدينيّة التي تلقّاها من كبار علماء عصره، ومنهم أبو منصور الرزاز[2].
- البيئة الدينيّة عامة والمدرسة النظاميّة خاصّة حيث اقتضت المدرسة دراسة الفقه الشّافعي والخلاف والأصول[3].

هذا بالنسبة لتأثر النّحو بعلم الفقه، أما عن تأثُّر النّحاة بالفقهاء هو تأثر المتأخر بالمُتقدّم، إذ "لم يكن النّحاة بعيدين عن الفقهاء وهم يضعون للفقه أصولا يستعينون بها في بحث مسائل الفقه المختلفة؛ لهذا كان من المعقول أن ينظر بعض النّحاة في تجربة الفقهاء الناجحة في استخلاص أصولا للفقه للاستفادة منها في دراسة النّحو، وتأثّر الزجاجي وابن

[1]ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مصر: مطبعة السعادة، 1955، ج1، ص 06.
[2]هو أبو منصور سعيد بن محمد بن الرزاز الشافعي البغدادي (539هـ)، مدرّس النظامية، من كبّار أئمة بغداد فقها وأصولا وخلافا.
[3]ينظر: جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977، ص 152- 153.

جني، وابن الأنباري والسيوطي ويحي المغربي بأصول الفقه، وكان من هدي هذا التأثّر وضع أصول للنّحو على هدي أصول الفقه لما بينهما من المناسبة"[1].

فالقرب الحاصل بين علماء العلمين أفضى بالضرورة إلى تأثر أصول النّحو بأصول الفقه، خاصة وتجربة الفقهاء الناجحة في استخلاص أصوله.

ومن سبل تتبع تأثّر التعليل النّحوي بالفقهي الوقوف على تفاعل مسالك العلّة وقوادحها في أصول الفقه مع مسالك العلة وقوادحها في أصول النحو، فمسالك العلّة في أصول الفقه هي: "الإجماع، والنص الصريح، والإيماء، والسبر والتقسيم والإخالة، والشبه، والدوران، والطرد، وتنقيح المناط، وإلغاء الفارق."[2]ومسالك العلّة في أصول النّحو هي: "الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم والمناسبة، والطرد وإلغاء الفارق".[3]

ومنه فإن مسالك العلّة النّحوية مأخوذة من الفقهية، وذلك راجع للسبق التاريخي لعلم أصول الفقه على أصول النحو، فضرورة تأثير المتقدم على المتأخر لابد منه.

وقوادح العلّة التي تؤدي إلى إفسادها هي: النقض، وتخلف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب، وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، والمنع للعلة، والمطالبة بتصحيحها والمعارضة[4] وهي جميعا من قوادح العلّة في أصول الفقه.[5]

نلاحظ مما سبق ذكره أنّ علاقة التعليل النحوي بعلم الفقه وأصوله علاقة ظاهرة تترجم الصلة بين علوم اللغة والعلوم الإسلامية، ولعلّ تلك الصّلة مرجعها ارتباطهم بالقرآن الكريم.

2.علاقته بالمنطق:

كانت العناية بظاهرة التّعليل جليّة منذ القدم عند النّحاة الأوائل، وازداد الاهتمام به كلّما تقدّم الزّمن بالنّحويين باعتباره سبيل تتبّع للظّواهر اللّغوية والبحث عن أسبابها وتقصّي العلل فيها، بوصفه واقعا تفرضه الطّبيعة البشريّة، إذ "من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلّة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما فيصل بالظّاهرة إلى القاعدة العلمية، ولذلك فليس غريبا أن

---

[1]حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، عمان: دار الشروق، 2000، ص 169.

[2]ينظر: السبكي: (تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي)، جمع الجوامع في أصول الفقه، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003، ص 117.

[3]ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 310-330.

[4]ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دط، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص 54-62.

[5]ينظر: السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه، ص 96-104.

يكون السّؤال عن العلّة قديما وأن يكون التّعليل مرافقا للحكم النّحوي منذ وجد، وغرض التّعليل أن يظهر خضوع الظّواهر لقواعد العلم وأحكامه"[1]فطبيعة الإنسان تفرض عنه السّؤال عن الأسباب وتتبع علل الظّواهر، وهو أمر لابدّ منه في ملازمة الأحكام النّحوية.

غير أنّ هناك من زعم أنّ النّحاة "أسهبوا في الكلام على العلل، زعما منهم أنّ العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم ... وحشوا كلامهم في اللّغة والنّحو بضروب من البحث الفلسفي، ودخلوا في جدل طويل انتهى بالدّرس النّحوي إلى أن يكون في الموضع الذي وضعوه فيه"[2].

وتفنيدا لهذا الرأي وردا عليه ارتأينا الوقوف على دقّة بعض النّحاة الأوائل في تعليلاتهم المستوحاة من واقع اللّغة؛ وحسّها "لأن النحاة وضعوا التعليلات عن خبرة كافية بمقاصد العرب في لغتهم وأساليبهم"[3]، إذ "كان الخليل(170ه) وصحبه أهل هذه اللّغة التي عاشت على ألسنتهم حيّة، وكانت في عقولهم خصبة نشيطة، فاستلهموها عللها فلم تتأبّ، وكانت -كما هي على مرّ العصور- مرنة بيد العالم، عسيرة بيد الجاهل، وقد كان الخليل من أذكى علمائها فأسلست له القيادة ومنحته من علومها ما أراد"[4].

ومن تعليلات أبي الخطّاب الأخفش (177ه) "زعم أنّ قولك: سبحان الله، كقولك: براءة الله من السّوء. كأنّه يقول: أُبرئ براءة الله من السّوء. وزعم أنّ مثله قول الشاعر (وهو الأعشى):

أَقُولُ لَمّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

أي براءة منه. وأمّا ترك التنوين في سبحان الله فإنّما تُرك صرفه؛ لأنّه صار عندهم معرفة وانتصابه كنصب الحمد لله. وزعم أبو الخطّاب أنّ مثله قولك للرجل: سلاما، تريد تسلما منك، كما قلت: براءة منك، تريد لا ألتبس بشيء من أمرك. وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلانا فقل له سلاما. فزعم أنّه سأله ففسّره له بمعنى براءة منك. وزعم أنّ هذه الآية مفعول بها: (وإذا خَاطبَهم الجاهلُون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك؛ لأنّ الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أنّ يسلّموا على المشركين، ولكنّه على قوله براءة منكم وتسلّما، لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ"[5].

وتتّصف هذه التعليلات بكونها بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللّغة وحسّها الذي ينفر من القبح، وأنّها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى، وهذا ما دفع الأخفش إلى تعليل نصب

[1]مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 51.
[2]مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط2، بيروت: دار الرائد العربي، 1986، ص 22.
[3]حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 221.
[4]مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص58.
[5]سيبويه، الكتاب، ط1، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1316ه، ج1، ص 163-164.

(سبحان الله)، فراح يفسّر معناها ويستدلّ عليه. بل ينظر إلى الظروف التي نزلت فيها وكذا بيئة مكة التي استعملت فيها. ثمّ إنّ هذه العلل وردت بأسلوب بعيد عن الجدل؛ فليس فيها براهين تؤيدها ولم تكن في أصحابها حاجة إلى أن يفترضوا ردودا عليها...بل كان يكفيهم-إذا أعوزهم الدليل-أن يوردوا شاهدا سمعوه عن العرب، وفي ذلك نجد سيبويه (180ه) قد اعتمد على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسّهم وحبّهم للتّخفف من الثّقل، وهو في ذلك كأستاذه الخليل الذي آمن بأنّ العرب أصحاب اللّغة أمة حكيمة فراح يعلّل متوخيا وجه الحكمة والصّواب.

فهؤلاء المعلّلين الأوائل لم يستقوا العلل من عند غيرهم وإنّما كانت عللهم وليدة قرائحهم وكانوا هم أصحابها ومخترعيها[1].

[1]ينظر: مازن المبارك، النحو العربي لعلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 57-58-65.

الفصل الثاني

ملامح التّعليل النّحوي عند ابن خالويه في إعرابه للسور الثلاثين

أولا- منهجه في التّعليل:

1. التّعليل بأكثر من وجه
2. شرح التّعليل باستحضار حكم نحوي آخر
3. يصرح بخطأ غيره ثمّ يسوق الصّحيح
4. استشهاده بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة
5. استشهاده بالشّعر العربي
6. اتجاهه النّحوي بين المدرستين

ثانيا– الخصائص الأسلوبيّة لحطابه التّعليلي

1. عدم التّصريح بألفاظ التّعليل عند تعليله المسائل
2. اعتماده طريقة السؤال والجواب في التّعليل

ثالثا- تمثلات المنهج التّعليلي في كتابه:

أولا: الأسماء
ثانيا: الأفعال
ثالثا: الحروف

أولا- منهجه في التّعليل:

إذا أردنا تعريف المنهج، فإنّه "الطريق الذي يسلكه العلماء في معالجة المسائل، ليبلغوا من خلاله الأهداف التي يرمون إليها"[1]. والمتأمل في كتاب إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه يلمس بوضوح الأسس التي اعتمدها في تعليل الأحكام والمسائل اللغوية، إذ قلّما يورد مسألة دون أن يذكر لها تعليلًا. وسنقف فيما يلي على أبرز هذه الأسس التي تكشف عن منهجه في التعليل:

1. التّعليل بأكثر من وجه:

وهو ما يدل على منهج تعددي في النّظر، فابن خالويه لا يكتفي بتعليل واحد؛ بل يورد في أحيان كثيرة عدة تعليلات للمسألة الواحدة، إذ يرى أنّ تضافر الوجوه يعزز

[1] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9، القاهرة: نهضة مصر، 2004، ص 33.

صحة القول، ويكسبه قوة في الاستدلال، وكل واحد من التّعليلات صحّ لنا حمل الحكم عليه، نذكر من ذلك تعليله لوجه الابتداء بالنكرة إذ يعلل قائلا: "فإن سأل سائل فقال: ويلٌ نكرة والنّكرة لا يُبتدأ بها، فما وجه الرفع؟ فقل: النّكرة إذا قربت من المعرفة صلح الابتداء بها، نحو خيرٌ من زيدٍ رجل من بني تميم، ورجلٌ في الدَّارِ قائمٌ، كذلك ألف الاستفهام مُسهِّلة الابتداء بالنّكرة، نحو قولك أمنطلق أبوك"[1]، ثم يواصل قوله في طرح تعليل آخر للمسألة وقبل المباشرة في الثاني يقول عن الأول "هذا قول"، ويكمل قائلا: "وقال آخرون (ويلٌ) معرفة؛ لأنّه اسم وادٍ في جهنّم، نعوذ بالله منه، فإن قيل: وهل تعرف العرب ذلك؟ فقل: إنّ ألفاظ القرآن تجيء لفظا عربيا مستعارا، كما سمّى الله تعالى الصنم بعلا، حيث اتُّخِذ ربًّا، والصنم عذابا ورجزًا فقال: ﴿**وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ**﴾ المدثر/05؛ لأنّ من عبد الصّنم أصابه الرجزُ، فسمي باسم سببه. فلمّا كان الويلُ هلاكا وثبورا ومن دخل النّار فقد هلك، جاز أن يُسمى المصير إلى الويل ويلا"[2].

فابن خالويه يعرض وجوه التّعليل التي تحتملها المسألة النّحوية الواحدة مع الشرح والتفسير رغبة منه في التّرجيح والتّحقيق، وهذا سبيل تعزيزٍ للتّعليل.

2. شرح التّعليل باستحضار حكم نحوي آخر:

وهذا من سمات التّعليل المنهجي، الذي بدوره يقوي التّعليل، ويعين على الفهم، كما يبرز التّرابط داخل النّظام النّحوي، وتعليلات ابن خالويه التي تقوم على استحضار حكم نحوي آخر كثيرة منها: تعليله للجمع بين علامتي تأكيد في الفعل الواحد، من ذلك قوله في الفعل (**لتُسْأَلُنّ**) من سورة التّكاثر: "فإن سأل سائل: لم جمعتَ في فعل واحد بين علامتي تأكيد، وأنت لا تجمع بين علامتي التأنيث في فعل واحد، نحو قوله عزّ وجل: ﴿**وَالْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ**﴾ البقرة/231، فلا تقول تُرْضِعْنَ؟ فالجواب في ذلك أنّ العلامتين إذا دخلتا لمعنيين مختلفين لم يُعق الجمع بينهما، فاللّام أفادت التأكيد وصارت جوابا لليمين المقدرة تحتها، والنون أفادت إخراج الفعل من الحال إلى الاستقبال"[3]، فالملاحظ في هذا النص أن ابن خالويه يستحضر حكمًا آخر يشابه ما ود تعليله، بهدف تسهيل الفهم على القارئ وتوضيح الصورة من خلال المقارنة؛ إذ يستدعي المثال الأقرب والأيسر، مما يُسهم في تقريب المعنى، وترسيخ التعليل في الذهن.

3. يصرح بخطأ غيره ثمّ يسوق الصّحيح:

وهو ما يدل على موقفٍ نقدي واعٍ يتعامل مع الأقوال لا بوصفها مسلمات، بل يعارض الخاطئ منها، ويفنده، ويعرض ما يراه راجحا، فنجده يقول مثلا في الشّاهد من

---

[1] ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دط، بيروت: المكتبة الثقافيّة، دت، ص 178.

[2] المرجع نفسه، ص 178.

[3] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 171.

سورة الطّارق ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ اِلصُّلْبِ وَالتَّرَآئِبِ﴾ الطارق/07 (مِنْ بَيْنِ) جارٌ ومجرورٌ و(اِلصُّلْبِ) مجرورٌ بإضافة البيْنِ إليه، ثمّ يعود للبَيْنِ معقبا، فيقول "وأهل الكوفة يسمون (بَين) حرف جر، وهذا غلط، لو كان حرف جر ما دخل عليه حرف جرٍ؛ لأنّ الحروف لا تدخل على الحروف، فتعربها"[1]، فموضع الشاهد هنا قوله (وهذا غلط)، حيث يرفض ابن خالويه ما ذهب إليه الكوفيون من عدّ (بين) حرف جر، ويرى في ذلك خطأً مخالفًا للقياس النحوي، إذ يُبيّن أن الحروف لاتدخل على الحروف. ثم يعقب ذلك بتصحيح الرأي، وبيان ما يراه راجحًا، ومستحقًّا للقبول، مما يعكس طريقته في التعليل من خلال الجمع بين النقد والتصويب.

4. استشهاده بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة:

كان للتّعليل بالقراءات القرآنيّة فيض يُحسب لصاحب الكتاب، عزّز به المسائل وقوّى حجّته، فابن خالويه كان عالما بالقراءات، وله مؤلف مشهور بعنوان (الحجّة في القراءات السبع)، ولذلك نلحظ في مؤلفه (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم) استشهاده بالقراءات، فهي عنده مرجعية تعليلية قويّة.

من استشهاده بالقرآن نذكر قوله في الشاهد من سورة الطارق "فلو قرأ قارئ ﴿فَلْيَنظُرِ اِلانسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ الطارق/05، بكسر اللام لكان سائغا في العربية، غير أنّه لا يُقرأ به إذ لم يتقدّم له إمام ... فإن سأل سائل: ما الفرق بين قوله ﴿قُلْ هُوَ اَللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص/01، وبين ﴿فَلْيَنظُرِ اِلانسَٰنُ﴾ الطارق/05، وهما أمران؟ هلّا حذفت اللام من فلينظر وأثبتّها في قلْ؟ فالجواب في ذلك أنّ الأمر قد كثُر في كلامهم للمواجه المخاطب وقلّ ذلك للغائب، فاستخفوا طرح اللام وحرف المضارع من الأمر للمخاطب وقالوا قُلْ ولم يقولوا لِتقُلْ وقالوا اضربْ ولم يقولوا لِتضربْ، على أنّه قُرِئ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ بالتّاء على أصل الأمر، والاختيار عند جميع النّحويين حذف اللام إذا أمرت حاضرا وإثباتها إذا أمرت غائبا"[2] فالشاهد من ذلك استحضاره للآية الكريمة من سورة الإخلاص في تعليله لحذف لام الأمر وحرف المضارع للآية من سورة الطارق.

كما استشهد على جواز حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، بقوله تعالى ﴿وَسْـَٔلِ اِلْقَرْيَةَ اَلتِى كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ اَلتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ يوسف/82، قال " أي اسأل أهلها"[3].

من جملة تعليلاته التي قامت على الاستشهاد بالقراءات قوله في تعليل جر (عَادٍ) في قوله تعالى: ﴿اَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ الفجر/06، "جرٌ بالباء الزائدة، وفيه ثلاث قراءات، قرأ الحسن ﴿بِعَادٍ اِرَمَ﴾ ولم يُصرف (عادَ) لأنّه جعله أعجميًّا، وقرأ بعضهم {بِعَادِ اَرَمَ}

[1] المرجع نفسه، ص 47.
[2] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 42.
[3] المرجع نفسه، ص 147.

مضافا، جعل (اَرِمَ) قبيلة، وقرأ الضّحاك ﴿بِعَادٍ اَرْمَ ذَاتِ اِلْعِمَادِ﴾ أي رمّهم بالعذاب رَما، فعلى هذه القراءة اَرَمّ فعلٌ ماضٍ، والمصدر أرمّ يُرِمُّ إرمامًا فهو مُرِمٌّ"[1].

وقال في قوله تعالى ﴿مَلِكِ يَوْمِ اِلدِّينِ﴾ الفاتحة/03، "وقرأ أبو هريرة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ على النّداء أي يا مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، وقرأ أبو حيْوة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ اِلدِّينِ﴾، وقرأ أنسُ بنُ مالك: ﴿مَلَكَ يومَ الدِّينِ﴾ جعله فعلا ماضيا"[2].

5. استشهاده بالشّعر العربي:

كثيرة هي المواطن التي استشهد فيها ابن خالويه على تعليلاته للمسائل النّحوية بالشعر العربي، حيث كان لها نصيب الاستفاضة الأكبر[3]، وكان يوردها في أحيان قليلة من غير عزو، وفي أحايين كثيرة منسوبة لأصحابها إمعانا للثقة، ساعيا بتلك الاستشهادات إلى تقوية تعليلاته وزيادة بيانها ووضوحها، كما نشير إلى أنّه استدلّ بالشّعر لبيان معاني الكلمات، وكذا شرح الشواهد، فللشعر نصيب جيد في مصنفه، ومن الشّواهد الشّعريّة التي أوردها نذكر استشهاده على جواز حذف لام الأمر من المضارع إذا كان للغائب، إذ يقول: "والاختيار عند جميع النّحويين حذف اللام إذا أمرت حاضرا وإثباتها إذا كان غائبا، وربّما اضطر شاعر فحذف من الغائب؛ قال الشّاعر:

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ وَبَالاَ

أراد لتفد (فحذف)"[4].

"وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت؛ فنسبه الرضي إلى حسان بن ثابت، ونسبه ابن هشام في شذور الذهب إلى أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلّم... ونسبه سيبويه إلى الأعشى، والصّحيح أنّ البيت من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا لدثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط"[5]. وهذا ما يؤكد بأن ابن خالويه يُعنى بالنص العربي في لفظه، إذا ثبت أنه من زمن الفصاحة، ولا يعنى بقائله من يكون، وهو منهج أهل الكوفة الذين احتجوا بأشعار مجهولة القائل.

وعلّل بأنّ (لا) لا تكون صلة إذا تقدمها جحد، بالشاهد الشعري لأبي عبيدة:

فَمَا أَلُومُ البِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا[6]

---

[1] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 75-76.
[2] المرجع نفسه، ص 23.
[3] أحمد فليح، المسائل الصوتيّة والصرفيّة والنّحوية واللّغويّة لدى ابن خالويه من كتابه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مجلة جرس للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 1999، ص 119.
[4] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 43.
[5] ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 350-351.
[6] أبو النجم العِجلي (فضل بن قدامة)، ديوان أبي النّجم العِجلي، تح: محمّد أديب عبد الواحد، دط، دمشق: مجمع اللغة العربيّة، 2006، ص 179.

كما استشهد على ورود (هل) بمعنى (ما) جحدا من الشّعر، بقول الشّاعر:

فَهَلْ أَنْتُمُ إِلَّا أَخُونَا فَتَحْدَبُوا عَلَيْنَا إِذَا نَابَتْ عَلَيْنَا النَّوَائِبُ[1]

هذه بعض الشواهد، وغيرها كثير، ممّا يدل على سعة اطّلاع ابن خالويه وامتلاكه ملكة لغوية مكّنته من الإحاطة بالشواهد الشعرية التي وردت عن العرب، وحسن توظيفها في الشرح والتفسير والتعليل. وتُظهر هذه الوفرة في الاستشهاد اعتماد ابن خالويه الواضح على السماع، بوصفه أحد أهم مصادر الاحتجاج في النحو العربي.

6. اتجاهه النّحوي بين المدرستين:

يعرض ابن خالويه في سياق إعرابه للسور الثلاثين تعليلاته للأحكام والمسائل اللّغويّة، ويعمد في إقامة هذه التّعليلات وكذا إقامة مصطلحه النّحوي على الانتقاء من المذهبين الكوفي والبّصري، حتى تمتلئ نفس القارئ بالإعراب والتّعليل له بعد أنْ ساق أدلّته بيُسر وإقناع، كما لا يُمانع -كما ذكرنا آنفا- من ردّ بعض آراء كبار أعلام النّحو، إذا وجد الحجّة الرّاجحة في نظره، فيدلي برأيه بين الآراء بأسلوب دقيق علمي سليم.

وبعد استقراء آرائه وتتبعها نجده يتبنى المنهج الكوفي في مواطن، والبصري في مواطن أُخر، دون تعصب لأي منهما، وسنعرض فيما يلي نماذج اتخذها في مصنفه من كلا المذهبين:

ـ مما كان فيه كوفيا نذكر:

* وافق نحاة الكوفة في عامل رفع خبر (إنّ)؛ إذ إنّه مرفوع بما كان مرفوعا به من قبل، وأن (إنّ) وأخواتها لا تعمل شيئا في الخبر، فتراه يتناول عمل (إنّ) من حيث عملها في الاسم فقط[2]، ففي إعرابه لقوله عزّ وجل ﴿**إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ**﴾ الطارق/08، أعرب (الهاء) قائلا: "والهاء نصب بإنَّ... و(قَادِرٌ) رفعٌ، خبر إنّ"[3].

*وافق الكوفيين في أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام مقدرة، فقال "وعند أهل الكوفة الأصل لْتَقولْ فيجزمونه بلام الأمر، قالوا: ثم حذفنا حرف الاستقبال واللام في الأمر تخفيفا، فهو عندهم مجزوم بتلك اللام المقدّرة"[4].

ـ مما وافق فيه البصريين نذكر:

[1] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 65.
[2] ينظر: محمد بن ردة بن عطية الله العمري، اتجاه ابن خالويه النّحوي وموقفه من الأصول في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، المجلد43، العدد2، 2021، ص 549.
[3] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 48-49.
[4] المرجع نفسه، ص 232.

* وافق سيبويه في مجيء (هل) بمعنى (قد)، حيث قال في إعراب سورة الغاشية (هلْ اَتَاكَ): "لفظه لفظ استفهام، وهو بمعنى (قد) وكل ما في القرآن من (هل اَتَاكَ) فهو بمعنى: قد أتاك، كقوله: ﴿**هَلَ اَتيٰ عَلَى ٱلِانسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُوراً**﴾ الانسان/01، أي: قد أتى على الإنسان"[1]. وسيبويه يقول في هذا الصدد "وكذلك (هَلْ) إنّما تكون بمنزلة (قَدْ)، ولكنهم تركوا الألف إذا كانت (هَلْ) لا تقع إلا في الاستفهام"[2]

* جواز إعمال المصدر المنون ففي إعرابه (يَتِيمًا) من سورة البلد قال: "(يَتِيمًا) مفعول به، فعند البصريّين انتصب بإطعامٍ؛ لأنّ المصدر يعمل عمل الفعل وإن كان منوّنًا"[3].

ثم نذكر مصطلحاته النّحويّة بين المدرستين، وقبل الشروع في تعدادها نأتي على تعريف المصطلح النّحوي، إذ يمكن القول فيه هو "اتفاق جماعة على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التصالح إن تمّ بين جماعة المُحدِّثين تفتق عنه مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النّحاة صنعوا مصطلحا نحويّا"[4]؛ أي اتفاق جماعة النحاة على مفهوم نحوي من شأنه ضبط التّصور.

ومن المصطلحات النّحوية للمدرستين وظّف ابن خالويه في مصنّفه مزيجا بينهما، فنجده تارة يعبر بمصطلح كوفي وفي موضع يماثله يأتي به بصريّا، من نماذج ذلك استخدم النّعت للكوفيين[5] في قوله "المستقيم: نعت للصراط، وذلك أنّ النّعت يتبع المنعوت في إعرابه"[6]، واستخدم الصفة للبصريين[7] في مواطن أخرى، كقوله في سورة الأعلى: "الأعلى: جرٌ، صفة للرب"[8].

كما يوظّف مصطلح الخفض للكوفيين[9]، فيقول: "إيّاك: الكاف في موضع خفض"[10]. ويوظف مصطلح الجر للبصريّين[11]، فيقول في الجرّ: "والسّماءِ: جرٌ بواو القسم"[12].

---

[1] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 64.
[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص 189.
[3] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 91.
[4] عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1981، ص 22.
[5] ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دط، القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص 41.
[6] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 29.
[7] ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 41.
[8] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 54.
[9] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 463.
[10] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 26.
[11] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 466.
[12] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 37.

- أورد القطع وهو مصطلح كوفي وقابله بالحال عند البصريّين[1]: في إعرابه لقوله عزّ وجلّ ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ**﴾ المسد/ 04، قال: "حمّالةُ: رفع خبر الابتداء، ومن قرأ (حمّالةَ) بالنّصب وهي قراءة عاصم نصب على الحال والقطع"[2].

وفي الوقت نفسه نلاحظ أن ابن خالويه يميل أحيانا إلى مصطلح دون آخر، فمما وظّفه للكوفيين مصطلح "المكني" الذي تردد كثيرا في المصنف، دون "الضمير" إذ هو مصطلح بصريّ[3]، فقال مثلا: "عَلَيهم: (على) حرف جر، وتكتب بالياء؛ لأنّ ألفها تصير مع المكنيّ ياءً نحو: عليك وإليك ولديك"[4].

واستخدم النسق وهو مصطلح كوفي أيضا، ولم يستخدم العطف مصطلح البصريّين[5] فقال في (ثَمودَ) مثلا من سورة الفجر " جرٌ بالنّسق على ما قبله"[6].

ومما وظّفه للبصريّين دون الكوفيّين مصطلح " البدل" الذي يقابله مصطلح " التّرجمة" عند نحاة الكوفة[7]، ففي قوله تعالى ﴿**نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾ العلق/17، أعرب قائلا: "ناصِيّةٌ: بدلٌ من الأول. كاذِبةٌ: نعت لها، والعرب تُبدِل النّكرة من النّكرة والنّكرة من المعرفة والمعرفة من النّكرة"[8].

بعد استقراء وتتبع آراء ومصطلحات ابن خالويه في مصنفه الذي بين أيدينا تمثّل لنا نهجه تمثُلا واضحا لا غموض فيه، فهو يعتدّ بآراء كبار النّحاة من المدرستين، ويوازن بين المختلف منها، ليختار أقواها حجّة وأوفاها غرضا، فإن لم يُقنعه ذلك أدلى برأيه مدعوما بالحجّة والدّليل، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على شخصية ابن خالويه العلميّة، ودقّة فكره وقوّة حجّته، والمتأمل في آرائه يستطيع القول إنّ ابن خالويه يمزج بين المذهبين (الكوفي والبصري) في تبنيه للآراء والمصطلحات النّحوية، فكان بهذا المزج بغداديّ المذهب، هذا الأخير الذي كان " مُلْفَقًا من المذهبين مع بعض القواعد التي استنبطها نحاته، فأصبحت مسائله إمّا كوفيّة أو بصريّة أو مبتكرة"[9].

ثانيا- الخصائص الأسلوبية لخطابه التّعليلي:

1. عدم التّصريح بألفاظ التعليل عند تعليله المسائل:

---

[1] ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ص 170.
[2] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 225.
[3] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ط7، القاهرة: دار المعارف، دت، ص 166.
[4] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 31.
[5] ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 46.
[6] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 77.
[7] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص 166.
[8] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 140.
[9] صلاح روّاي، النحو العربي (نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله)، دط، القاهرة: دار غريب، 2003، ص 480.

وهذا دليل على أنّ التّعليل لم يكن هدفا وغاية بعينه، وإنّما به تُفسّر الأحكام، وتُعزّز المسائل بدقة فكر وقوة حجّة، وإنا لا نجد في تعليلات ابن خالويه ألفاظ التّعليل من قبيل (أعلل وتعليل ذلك ...) على الرغم من كثرة تعليلاته في الكتاب، ونراه يكتفي بتوظيف (لأنّه، لأنّ، الجواب في ذلك، إنّما ولام التّعليل ...) وهذا ديدن النّحاة الأوائل، فسيبويه مثلا "يذكر العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنّه يعلل، ودون أن يقول -كما صار النّحاة من بعده يقولون- والعلّة في ذلك كذا ...، وذلك لأنّ سيبويه كان يوجه عنايته للنّحو نفسه، فإذا لجأ إلى التّعليل، فلتثبت الحُكم النّحويّ، وتأييده، ولم يكن مفتونا بإظهار براعته وتوجيه عنايته إلى العلّة من حيث هي، كما هو الشأن عند النّحويين من بعده"[1]، وهذا دليل على رغبتهم في شرح الحكم وتفسيره، لا التّعليل بذاته.

2. اعتماده طريقة السؤال والجواب في التّعليل:

يُعدّ أسلوب السؤال والجواب من الخصائص البارزة في الخطاب التعليلي عند ابن خالويه، وهو من ناحية أخرى أسلوب تعليميٌ؛ به يسهل الفهم ويسرع الاستيعاب لدى القارئ، وإنّا لنجد ابن خالويه يسرد تعليلاته بطرحه السؤال ثم يجيب عنه مباشرة، وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب، منها تعقيبه مفسرا معللا بعد إعرابه (المَغْضُوبِ) من سورة الفاتحة: "فإن قال قائل: لمَ لمْ يَجمع فيقول غير المغضوبين؟ فالجواب في ذلك أنّ الفعل إذا لم يستتر فيه الضّمير كان مُوحّدًا، فالتّقدير غير الذين غُضِب عليهم"[2].

وفي موضع من سورة الضحى علّل بهذا الأسلوب قائلا: "واللَّيْلِ نسقٌ عليه، فإن قال قائل: لمَ لا تكون الواو الثّانية قسمًا ولمَ جعلتها نسقًا؟ فقُلْ: لأنّه يصلُح في موضع الثانيّة ثُمَّ والفاء؛ فتقول والضُّحى ثُمَّ اللَّيلِ في غير القرآن، و (ثُمَّ) لا تكون قسمًا"[3]

ومجمل القول إنّ أسلوب السؤال والجواب يُعدّ من السمات الأسلوبية اللافتة في الخطاب التعليلي عند ابن خالويه، فهو لا يقتصر على العرض المجرد للمعلومة، بل يُدخل القارئ في تفاعل ذهني مع المسألة، ويقوده عبر تمهيد منطقي إلى النتيجة التي يريد تقريرها. وبهذا الأسلوب الحواري، يضفي ابن خالويه على تعليلاته طابعًا جدليًّا يقوّي الحجة، ويُقرب المعنى، ويُرسّخ الفهم، مما يكشف عن وعي لغوي وأسلوب تعليمي يزاوج بين البيان والإقناع.

ثالثا- تمثلات المنهج التّعليلي في كتابه:

أولا- الأسماء:

[1] مازن المبارك، النّحو العربي العلّة النّحوية نشأتها وتطورها، ص 66.
[2] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 33.
[3] المرجع نفسه، ص 116.

وردت تعليلاتها في المصنّف كثيرا إذا قارنّاها بالأفعال، إذ أخذ ابن خالويه يعلل للمرفوع منها والمنصوب والمجرور، والاسم في اصطلاح النحاة هو: "ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران، وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه ودخول حروف التّعريف والجرّ والتّنوين والإضافة"[1]، ومن الأسماء:

1.المرفوعات:

تنقسم المرفوعات في العربيّة قسمان؛ مرفوع أصالة ومرفوع تبعا، أما المرفوعات أصالة فموضوعان هما: الفاعل والمبتدأ، وأما المرفوعات تبعا فهي: خبر المبتدأ، وخبر إنّ، وهو في الحقيقة خبر المبتدأ، واسم كان والنّعت وعطف البيان إن كان متبوعهما مرفوعا[2].

أ- المبتدأ:

حدّه أبو علي الفارسي (377 هـ) بقوله "الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ"[3].

يعرب ابن خالويه سورة الفاتحة، فيقول في المبتدأ: "الحَمْدُ رفعٌ بالابتداء، علامة رفعه ضم آخره، فإن قيل: لم رَفَعَ الابتداء؟ فقل: لأنّ الابتداء أول الكلام والرفع أوّل الإعراب فأُتبِع الأوّلُ الأوّلَ"[4]، إذ ناسب أن يُعطى الأوّل من الكلام (المبتدأ) أول الحركات (الرّفع)، فابن خالويه يعلل للمسألة تعليلا منطقيّا يستدعيه الانسجام الذهني، حيث يرى أنّ الأوّل أحقّ بالأوّل، وهذا المسار في التّعليل يكشف عن ذهن يربط بين البنية والمعنى، ويوازن بين الموقع والوظيفة، ويجتهد في بناء مبررات تربط الحكم النّحوي بمنطق داخلي للجملة لا بمحض الاصطلاح.

وإنا نجد أيضا من صور التّعليل للمبتدأ في المُصنّف تعليل وروده نكرة، إذ يعلل ابن خالويه لوجه الرّفع في الابتداء بالنّكرة في (وَيْلٌ) من سورة الهمزة قائلا: "وَيلٌ: رفعٌ بالابتداء، علامة رفعه ضمُّ آخره، فإن سأل سائل فقال: ويلٌ نكرةٌ والنّكرة لا يُبْتَدَأُ بها، فما وجه الرفع؟ فقل: النّكرة إذا قربت من المعرفة صلح الابتداء بها، نحو خيرٌ منْ زيدٍ رجلٌ

---

[1] ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001، ج1، ص 81.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 71 وما بعدها.

[3] أبو علي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1996، ص 85.

[4] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 18.

من بني تميم، ورجلٌ في الدّار قائمٌ، وكذلك ألفُ الاستفهام مُسهِّلةٌ الابتداء بالنّكرة، نحو قولك أمنْطَلِقٌ أبوك"[1].

قاس ابن خالويه النّكرة الموصوفة على المعرفة في الابتداء بها، وهذا دليل على تبنيه وإيمانه بفكرة أنّ "النّحو قياس يُتّبع"[2]، في إثبات القواعد، وتعزيز الأحكام، ووضع الشروط العامّة التي تحكم الجزئيات المتشابهة، كما أنّه بعد سرد تعليله للمسألة أخذ يمثل لها، وهذا يُظهر استيعابه الجيّد لأحكامه التي تبناها، وحذاقة أصولها ومنه قوّة حجيّتها.

ب- الخبر:

عرّفه ابن السّراج بقوله "هو الاسم الذي هو خبر المبتدأ، هو الذي يستفيده السّامع، ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التّصديق والتّكذيب"[3].وأمّا عن الشّاكلة التي يأتي عليها؛ فخبر المبتدأ "لا يخلو أن يكون مفردا أو جملة، فإذا كان مفردا كان هو هو أو منزلا هذا التّنزيل، وإذا كان جملة، فلابُدّ من ذكر يعود منه إلى المبتدأ"[4].

ونذكر من صور ورود المبتدأ في المصنّف ما علّل له ابن خالويه من سورة الماعون في قوله تعالى ﴿**فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ**﴾ الماعون/04، "للمُصَلِّينَ جرٌ باللّام الزائدة، وهو خبر الابتداء، وكل ما تمّ به الكلام فهو الخبر، وإنّما صَلَح أنْ يكون خبرًا، وليس هو إيّاه؛ لأنّ ثمّ ضميرًا يعود عليه، والتّقدير استقر الوَيلُ للمُصَلِّين الّذين هم عن صلاتِهم ساهون، ووَيلٌ مستَقِرٌ لهم"[5].

يتعرّض ابن خالويه في نصّه هذا لقضية الابتداء بالنّكرة، فيعطيها تعليلات منطقيّة، ويوضح أنّ ذلك إنّما يجوز إذا كانت النّكرة قريبة من المعرفة، أو كانت في سياق استفهامي يسهل الابتداء بها، مما يظهر منهجا مرنًا في التّعامل مع القواعد النّحويّة، وأسلوبا تفصيليًا يعتمد فيه على الاستشهاد والتّمثيل، فضلا عن أسلوبه الحجاجي الذي يعتمد على طرح الأسئلة ثمّ الإجابة عنها، ممّا يعزّز عمق الشّرح، وقوة التّعليل والتّفسير.

ج- النّسق:

هو "حمل اسمٍ على اسمٍ، أو فعلٍ على فعلٍ، أو جملةٍ على جملةٍ، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك"[6]، يقول صاحب الألفيّة عن هذه الحروف[1]:

---

[1]ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 178.
[2]القِفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي)، إنباه الرُواة على أنباه النُحاة، تح: محمد أبو الفضل أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1986، ج2، ص 267.
[3]ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 1، ص 62.
[4]أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص 96.
[5]ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 206.
[6]ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ابن عصفور)، شرح جمل الزّجاجي، تح: فواز الشعّار، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998، ص 174.

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِ (وَاوٍ، ثُمَّ، فَا حَتَّى، أَمَ، أَوْ) كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

فهي الحروف التي تتوسط بين الأسماء، وبين الأفعال، وبين الجمل، إذ لا يصح العطف فيما دون ذلك، " فإن وُجد اسمٌ معطوفًا على فعل، أو فعلٌ معطوفًا على اسمٍ فلابدّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم، وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفردٍ، أو مفردًا معطوفا على جملةٍ فلابدّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المُفرد في تقدير الجملة"[2].

وممّا يمكن استخراجه من تعليلات ابن خالويه للنّسق ما ذكره في سورة القدر من قوله جلّا وعلا ﴿**تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ**﴾ القدر/04، "والرُّوحُ نسق من الملائكة، فإن قيل لك: الرُّوحُ منَ الملائكةِ فلِمَ نُسِقَ عليهم؟ فالجوابُ في ذلك أنّ العرب قد تَنْسُق الشيءَ على الشيءِ وتخصّه بالذّكرِ تفصيلًا؛ كما قال تعالى: ﴿**فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ**﴾ الرحمن/67، والنّخلُ والرُّمّانُ من الفاكهة. وقال: ﴿**مَن كَانَ عَدُوّاً لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ**...﴾ ثمّ قال ﴿**وَجِبْرِيلَ وَمِيكَٰٓئِلَ**...﴾ البقرة/97"[3]، فهنا يقيم ابن خالويه تعليله على عرف الاستعمال العربي، ويدعمه مستشهدا بالنّص القرآني كمرجع حاسمٍ في التّعليل، ممّا يكشف عن منهج تفسيريّ يراعي أساليب البيان في أعلى مستوياتها.

2.المنصوبات:

تتعدد المنصوبات في اللّغة العربية، ولعلّ هذا التعدد هو ما ناسب أن تكون لها أخفّ الحركات، تخفيفا على المتكلم لميل العرب إلى الخفّة في كلامها[4]، نذكر من تعليلات المنصوبات عند ابن خالويه:

أ- المفعول به:

يقول ابن الأنباري (577ه) في المفعول به "كل اسم تعدى إليه فعل"[5]، ومما جاء من تعليلات ابن خالويه للمفعول به في أم القرآن قوله: "الصّراط منصوب مفعول ثان، تقول العرب: هَدَيْتُ زَيْدًا الصِّرَاطَ وإلَى الصِّرَاطِ ولِلصِّراطِ بمعنى واحد؛ كما قال تبارك وتعالى: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا**﴾ الأعراف/42. وقال في موضع آخر: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ الشورى/49. فكل ذلك جائز، وقد نزل به القرآن، والصِّرَاطُ الطريقُ

---

[1]ابن مالك (أبو عبد الله محمّد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي)، ألفية ابن مالك، تح: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، دط، الرياض: مكتبة دار المنهاج، دت ص 137.

[2]ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ص 174.

[3]ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 143.

[4]ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دط، القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 42.

[5] ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد مهجة الميطار، دط، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ص 85.

الواضِحُ والمِنْهاجُ، وهو هاهنا عبارة عن دِينِ الإسلامِ؛ إذ كان أجلّ الأديانِ، وأوضح السُّبُلِ إلى طريقِ الآخرة وإلى الجنّة وإلى عبادة الله"[1].

يفصّل ابن خالويه في نصب المفعول به، إذ يفسّر، ويبيّن صفة وروده على هذه الشاكلة، مستعينا في تعليله على عرف الاستعمال اللغوي العربي، بِعدّه ممارسة تطبيقيّة فعليّة منطلقها وأرضيتها أصل الوضع، كثابت من ثوابت التحليل اللّغوي[2]، فالاستعمال اللّغوي "كيفيّة إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب"[3]، فابن خالويه علّل بما ورد في كلام العرب، ودليل ذلك قوله: (تقول العرب)، منتهجا نهجا تفسيريا مستشهدا بآي الذكر الحكيم، ومنه اعتماده على السّماع أحد مصادر التعليل عند النحاة.

ويعرض أيضا تعليله للمفعول به في سورة البلد، إذ يقول: "يَتِيمًا مفعولٌ به، فعند البصريين ينتصب بإطعامٍ؛ لأن المصدرَ يعمَل عمل الفعل، وإن كان منوّنًا. وقال أهل الكوفة: إذا نُوِّن أو دخلته الألفُ واللاّم صحّت له الاسمية وبطَل عملُه؛ وإنّما انتصب يتيمٌ عندهم بمشتقٍ من هذا، والتقديرُ أو إطعامٌ يُطْعِمُ يتيمًا"[4].

يبدو أنّ غاية ابن خالويه في مثل هذا السيّاق ليست الانتصار لمدرسة بعينها، بل بيان تعدد المسوغات النّحويّة للحكم الواحد، مما يكشف عن مرونة منهجيّة في التّعامل مع الخلاف النّحوي. وهذا ملمحٌ من ملامح النّزعة التوفيقيّة لديه، فالتوفيق بين المدرستين لا يعني بالضرورة الأخذ بأحد الرأيين دون الآخر، بل بقبولهما معا.

وأيضا من صور تعليله لورود المفعول به، الشاهد من سورة التّين، إذ قال فيه: "الصَّالِحَاتِ مفعولٌ بها، وكُسِرَتِ التاءُ لأنها غيرُ أصليةٍ"[5]، و(الصَّالِحَاتِ) أيضا من سورة العصر يعلّل لنصبها قائلا: "نصبٌ مفعولٌ به، وإنّمَا كُسِرَتِ التاءُ لأنَّها غيرُ أصليّة، تكونُ في الخَفضِ والنّصبِ مكسورةً بناءً على استواء النّصب والجرّ في المذكر إذا قلت الصّالحين"[6].

ظهر من خلال هذا المثال أن ابن خالويه، كغيره من نحاة العربية، يُعنى كثيرًا بقضية الأصل، إذ يُعلي من شأنه في توجيه الظواهر النحوية. ففي تعليله لورود (الصالحاتِ) مفعولًا به في سورتي التين والعصر، لم يكتفِ بالإشارة إلى وظيفتها الإعرابية، بل ربط كسر التاء بكونها غير أصلية، مما يدلّ على أن النظر في البنية الأصلية للكلمة كان منطلقًا حاسمًا لديه في تفسير الظواهر الإعرابية. ويُستفاد من ذلك أن

---

[1] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص28.
[2] ينظر: عقون فضيلة، الاستعمال اللغوي وقوانينه في النحو العربي، مجلة دراسات لسانيّة، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد1، العدد04، 2016، ص 105.
[3] الحاج صالح عبد الرحمن، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، العدد04، 1773، ص 38.
[4] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص91.
[5] المرجع نفسه، ص 131.
[6] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 176.

مبدأ الأصلية عنده كان معيارًا في ضبط التغيرات الصرفية والنحوية، وهو ما يتفق مع توجهات المدرسة البصرية في تعظيمها لموقع الأصل في بناء القاعدة النحوية.

ب- البدل:

"هو التابع المقصود بالحكم أو بالنسبة، بلا واسطة، وهو أحد التوابع الخمس التي تتبع ما قبلها في أمور عديدة، أهمها وجوه الإعراب من ناحية والإفراد والتثنية والجمع من ناحية أخرى"[1].

في تعليل ابن خالويه للبدل من سورة الفاتحة نجده يقول: "صِرَاطَ نصبٌ بدلٌ من الأوّل، وذلك أن البدلَ يجري مَجْرَى النعت بأن يجري على إعراب ما قبله، غير أنّ النعت لا يكون إلّا فعلا أو مشتقا منه، والبدل لا يكون إلا اسما، وتُبْدَلُ المَعرِفةُ من المَعرِفةِ، والنَّكِرةُ من النّكِرةِ، والمعرفةُ من النكرةِ، والنّكرةُ من المعرفةِ. (كلُّ ذلك صوابٌ، ويبدل الجزءُ من الكلِّ، والكلُّ من الكلِّ، وقد يأتي بدلٌ آخرُ يقال له بدلُ الغلط، كقولك مررتُ برجلٍ حِمارٍ، أردت بحمارٍ، فغَلِطتَ فقلتَ برجلٍ ثم ذكرتَ)[2].

علّل ابن خالويه شاهده بالقيّاس النّحوي، هذا الأخير الذي اعتمده النّحاة في إثبات قواعدهم، ووضع ما ينطبق على الجزئيات المتشابهة، وهو ما يُظهر اهتمامه بالأصول النّحوية في تعليلاته، إذ قاس البدل على النّعت؛ حيث إنّ كليهما يجري على إعراب ما قبله، وهو ما أجاز القياس، موردا بعده نقاط الاختلاف بينهما، إذ لابدّ أن تُؤخذ بعين الاعتبار؛ إمعانا للتّعليل وتشديدا في الدقّة.

3. المجرورات:

وهي في العربيّة على ضربين: "ضرب ينجر بحرف جر، وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه"[3].

أ- الإضافة:

هي "الإسناد، لأن الاسم الأوّل ملتصق بالثاني ومعتمد عليه، كاعتماد المسند بما يستند إليه، ويُحذف التّنوين من الأول في الإضافة لوجهين: أحدهما: أنّ التّنوين يدل على انتهاء الاسم، والإضافة تدل على احتياج الأوّل إلى الثّاني فلم يجتمعا.

والثّاني: أنّ التّنوين في الأصل يدل على التّنكير، والإضافة تخصص فلم يجتمعا"[4].

---

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص 20.
[2] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 30.
[3] أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص 199.
[4] العكبري (أبو البقاء محب الدّين عبد الله بن الحسين البغدادي)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2009، ص 261.

علّل ابن خالويه لحذف التّنوين من المضاف في إعرابه للبسملة قائلا: "وعلامة الجرّ في (بِسْمِ) كسرة الميم، ولم تُنوّنه؛ لأنّه مضاف، فإن قيل لك: لمَ لمْ تُنوّن المضاف؟ فقل: لأنّ الإضافة زائدة والتّنوين زائدٌ، ولا يُجمع بين زائدين"[1]، ينزع ابن خالويه في تعليله لحذف التنوين من المضاف إلى تأصيل هذا الحذف بحجّة منطقيّة؛ إذ يرى أنّ كليهما زائد، ولا يُجمع بين الزائدين، وهو ما يُظهر فكرا دقيقا منطقيا في صياغة التّعليلات التي تُؤصِل للحكم النّحوي معنى ومبنى، إذ إنّ ذلك يجعل دليله قويًا راجحًا، بفعل ذلك الانسجام الذهني الحاصل في التعليل.

وفي الجر بالإضافة أيضا نجد ابن خالويه يعلل للفظة (الَيَقِينِ) الواردة في قوله تعالى ﴿**كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ**﴾ التكاثر/05، قائلا: "اليَقِينِ جرٌ بالإضافة، فأضفتَ العلمَ إلى اليَقينِ، وهو كما قال الله تعالى: ﴿**وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ**﴾ ق/09 و﴿**دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ**﴾ البينة/ 05، وكما يقال صلاة العصر، قال أهل الكوفة: الشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنّما قدّروا في هؤلاء الأحرف الأول نوعا والثاني جنسا، فأضافوا النّوع إلى الجنس.

وقال المبرّد: هاهنا مضمر محذوف، والتقدير صلاة وقت الظهر، وصلاة وقت العصر"[2]. فهو هنا يتعرض لقضيّة الجر بالإضافة ويستشهد في ذلك بما ورد في القرآن الكريم من نصوص جاءت على هاته الشاكلة، حيث أورد في القضية رأي الكوفيين بأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، متبِعا ذلك برأي المبرد، مما كشف عن مرونة لغوية في تعداده المسوغات النّحويّة للحكم الواحد، كما تُحمد له الدقّة في تعليله للحكم وتوضيحه ورفده بالشواهد القرآنيّة.

ب- المجرور بحرف:

يراد به "ذلك الاسم الذي كان عامل الجرّ فيه حرفا من حروف الجرّ، وحروف الجرّ ثلاثة عشر حرفًا وهي: من، إلى، عنْ، علَى، فِي، رُبَّ، ك، ل، واوُ القَسم، تاءُ القَسم، حتَّى، مُنْذُ أو مُذْ، الباءُ"[3].

نذكر من تعليلات ابن خالويه للمجرور بحرفٍ، ما أورده في سورة الطارق من قوله تعالى: ﴿**يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ**﴾ الطارق/07، إذ يقول في (بَيْنِ) أنّها "جرٌ بمِن ... و(الصَّلْبِ) جرٌ بإضافة البَينِ إليه، وأهل الكوفة يسمون (بين) حرف جرٍ، وهذا غلط، لو كان حرف جر ما دخل عليه حرف جر؛ لأنّ الحروف لا تدخل على الحروف فتعربها"[4].

---

[1] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 09.
[2] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 169.
[3] إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، دط، الجزائر: دار الهدى، دت، ص 76.
[4] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 47.

نراه هنا قد غلّط الكوفيّين في اعتبارهم (بين) حرف جرٍ، (فبينُ) في الآية جُرّت (بمِن)، ومنه فهما جارٌ ومجرورٌ، متعلقان بالفعل (يَخْرُجُ)، ثم إنّ حروف الجر لا تدخل إلّا على الأسماء.

وتعليل ابن خالويه هذا (للمجرور بحرف) يُظهر منهجا نقديًا تقويميًّا، إذ لا يكتفي بالتّعليل بل يُخطِّئ مذهبا نحويّا مشهورا معتمدا على القيّاس اللّغوي، حيث يمنع اجتماع حرفين في التّركيب الواحد على وجهٍ يؤدّي إلى أن يكون أحدهما معمولا للآخر.

وفي قوله تعالى من سورة القدر ﴿**سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ**﴾ القدر/05، يعلل قائلا: "مَطْلَعِ جَرٌ بحتّى، وإنّما خفضت لأن التقدير إلى مَطْلَعِ الفَجر والمَطْلَعُ مصدرٌ يعني الطُّلوع، والمَطْلِعُ (بالكسر) المَوْضِعُ"[1]. يُبرز ابن خالويه في هذا الموضع عنايته بالبنية الصرفية، إذ فسر الخفض بكون (مطلع) مصدرًا لا اسم مكان، مما يكشف اعتماده على الخصائص الصرفية في توجيه الإعراب.

ثانيا- الأفعال:

الفعل هو "ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزّمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل"[2].

1. الفعل الماضي:

حدّه الزمخشري في مُفصّله قائلا: "وهو الدّال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح، إلّا أن يعترضه ما يوجب سكونه، أو ضَمّه، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضمّ مع واو الضّمير"[3].

ونجد ابن خالويه يعلل للفعل الماضي بعطفه على الماضي من قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً اَبَابِيلَ**﴾ الفيل/03، قائلا: "(وَأَرْسَلَ) الواو حرف نسقٍ، و (أَرْسَلَ) فعلٌ ماضٍ، فإن سأل سائلٌ: كيف عُطِف بماضٍ على مستقبلٍ؟ فقل: المستقبلُ في (أَلَمْ يَجْعَلْ) بمعنى الماضي، فعُطِف ماضٍ على ماضٍ"[4].

يُفهم "أن الفعلين المختلفين في الزمن (سواء أكانا مضارعين معًا، أم ماضيين معًا، أم مختلفين) لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، إلا مع مراعاة أن العطف يوحد زمنهما حتمًا، ويمنع اختلافهما فيه، فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما في الزمن لم يصح عطف

---

[1] ابن خالويه إعراب ثلاثين سورة، ص 143.
[2] ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج1، ص 44.
[3] الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري)، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، 2003، ص 234.
[4] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 192.

الفعل ولم يكن الكلام من باب تعاطف الفعل، وإنما هو من باب آخر، كعطف جملة على جملة، أو الاستئناف أو غير ذلك، على حسب ما يوافق المعنى"[1].

2. الفعل المضارع:

عرّفه ابن يعيش قائلا: "هذا القبيل من الأفعال يسميه النّحويون المضارع: المشابه ... والمُراد أنّه ضارع الأسماء أي: شابهها بما في أوّله من الزّوائد الأربع وهي: الهمزة والنّون والتّاء والياء، نحو: (أقوم) و(نقوم) و(تقوم) و(يقوم)، فأُعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، وإنّما لمّا دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب"[2]. إذ الأصل في الإعراب للاسم، ونازعه الفعل المضارع فيه لعلة المشابهة.

ورد في إعراب ابن خالويه لسورة الفجر في ﴿**اَلَمْ تَرَ**﴾ قوله:" (اَلَمْ) حرف جزم والألف ألف التّوبيخ في لفظ الاستفهام. وكل ما في القرآن من (اَلَمْ تَرَ) فمعناه ألم تخبر ألم تعلم، ليس من رؤية العين، كقوله :(ألم ترى الى ربّك كيف مدّ الظلّ). و(تَرَ) جزم بلم علامة جزمه سقوط الألف التي بعد الرّاء، والأصل ترأى، فخزلوا الهمزة تخفيفا وسقطت الياء للجزم. ومن العرب من يأتي به على الأصل؛ قال الشاعر:

أري عينيّ مالم تر أياه كلانا عالم بالترّهات [3]"

ردّ علة حذف الهمزة في (تَرَ) لحاجة في كلام العرب ألا وهي طلب الخفّة، "فالتخفيف يعد مظهرا من مظاهر التفسير اللّغوي الذي ينبني عليه الذوق الاستعمالي للّغة، إذ إنّ هذه الظاهرة فسّرت الكثير من الظواهر الصّرفية والنّحوية التي كانت غامضة أمامنا"[4] مستأنسا في تعليله بالشعر العربي، دليل اعتداده بالسماع أحد مصادر التعليل القوية، مما زاد المسألة تعزيزا وإقناعا.

وفي سياق آخر من سياقات التّعليل للمضارع ما علّل له ابن خالويه لقوله تعالى: ﴿**فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظّى**﴾ الليل/14، قائلا: "فعل مضارع، والأصل تتلظى، وقد قرأ ابن مسعود بذلك. وقرأ ابن كثير (نارًا تَّلَظَّى) بإدغام التّاء، يريد نارا تتلظّى فأدغم. ولو كان تلظّى فعلا ماضيا لقيل تلظّت لأن النّار مؤنثة [5]".

اعتبر الفعل تلظّى فعلا مضارعا لا ماضيا معللا لذلك، مما يكشف عن مسلكه التقويمي، إذْ أورد ما رآه راجحا وأقام عليه تعليله، مستبعدا ما ورد على خلاف ذلك، ومنه موقفه النقدي الواعي في التعامل مع القواعد والتعليل لها، بين عرض الصواب، واستبعاد

---

[1] عباس حسن، النّحو الوافي، ط15، مصر: دار المعارف، ج1، ص 63.
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 210.
[3] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص75.
[4] ينظر: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النّحو العربي، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،1996، ص17-18.
[5] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص112.

خلافه بالإشارةِ له وبيانِه، فلو كان (تلظّى) فعلا ماضيا -كما يقول- للحقته تاء التأنيث مراعاة لكون الفاعل -وهو النار- مؤنثا.

إن إسهاب ابن خالويه في التعليل، وعنايته بالشرح والتفسير يتيح للقارئ استيعابا أكبر وبُعد نظر أعمق، خاصة عندما يستشهد بما جاء في بعض القراءات القرآنية باعتبارها مرجعية تعليلية قوية عنده.

3. فعل الأمر:

هو فعل "مبني على السكون، وما أمرت به، وليس فيه حرف من حروف المضارعة...، وذلك نحو قولك: قُمْ، واقْعُدْ، واضربْ، فلمّا لم يكن مضارعا للاسم ولا مضارعا للمضارع تُرِك على سُكونه...، وهذه الألف في قولك: (اقْعُدْ) ألف وصلٍ، إنّما تنطق بها إذا ابتدأت؛ لأنّه لا يجوز أن تبتدئ بساكنٍ، وما بعد حروف المضارعة ساكن، فلمّا خلا الفعل منها واحتيج إلى النُطق به أدخلت ألف الوصل"[1].

و"اعلم أنّ الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى مَن دونه قيل له: (أمر)، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: (طلبٌ)، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له: (دعاءٌ)"[2].

وإنّا نجد ابن خالويه يعلل لصيغة من الأدنى إلى الأعلى قائلا في الشاهد القرآني ﴿**اُهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ**﴾ الفاتحة/05، "(اُهْدِنَا): اُهْدِ موقوفٌ لأنّه دعاءٌ ولفظُه لفظُ الأمر سواءً، والنون والألف اسمُ المتكلِّمين في موضع نصبٍ، ولا علامة فيه لأنّه مكنيّ، وسقطتِ الياء للدعاء، وهو عند الكوفيين مجزومٌ بلامٍ مقدرّةٍ، والأصل لِتَهْدِنَا يا ربَّنا؛ كما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم:

﴿**فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ**﴾، والألف فيه ألف وصلٍ؛ لأنّه من هَدَى يَهْدِي هِدَايَةً، والله هادٍ والعِبَادُ مَهْدِيّون...، وألف الوصلِ في الفعل الثلاثيّ تكون مكسورةً في الأمر نحو اِذْهبْ، اِضْرِبْ، اِقْضِ، إلّا أن يكون ثالثُ المستقبلِ مضمومًا فتَضُمُ الألف كراهية أن تخرج من كَسرٍ إلى ضمٍّ، وذلك نحو أُدخُلْ، أُخْرُجْ، أُعْبُدْ، والأمر لمن دونك، والدعاءُ لمن أنت دونه، ويُقال: سألت أخي، وأمرتُ غلامي، ودعوتُ ربي، وطلبتُ الخليفة"[3].

استحضر ابن خالويه جملة من الشروط التي تحكُم الأمر الوارد بصيغة الدعاء، معللا لصور ما دخل عليه من مؤثرات، موردا رأي الكوفيين كوجه من أوجه إعراب الفعل (اُهْدِنَا)، حيث يمكن اعتبار إيراده لرأيهم دليل اعتداده بآراء قدامى النحاة، ومن شأن هذا تعزيز المسألة، لأن من مستنداته فيها كلام المتقدمين من النّحاة، مستشهدا بالقراءة

[1] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج4، ص 05.
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 289.
[3] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 27.

القرآنية، ومثّل في الأخير بالمثال لصيغ ورود الأمر، بأسلوب علمي دقيق ساق فيه أدلته بيُسرٍ وإقناعٍ، ومنه يمكننا اعتبار كل هذا من دعائم أسلوبه التفصيليّ؛ الذي ترجم واسع اطلاعه وغزير مادته للمسألة الواحدة.

ثالثا- الحروف:

"الحرف ما جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ، نحو لامِ الجر وبَائِهِ، وهَلْ وقَدْ وثُمَّ وسَوفَ وحتَّى وأمَّا"[1]، وسنعرض فيما يلي لبعض نماذج التعليل للحرف عند ابن خالويه:

علّل ابن خالويه لبناء حرف الجر (اللّام) على الكسر من قوله عزّ وجل: ﴿**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**﴾ الكافرون/06، قائلا: "الكاف والميم جرٌ باللام الزائدة، فإن قال قائلٌ: لِمَ فُتِحَتِ اللّامُ ولامُ الإضافة مكسورةٌ إذا قلت لِزَيْدٍ ولِعَمْرٍو؟ فقُلْ: أصلُ كلِّ لامٍ الفَتْحُ، وإنّما يجوز كسرُ بعضِ اللّامات إذا وقع فيه لَبسٌ نحو قولك إنّ هذا لِزَيْدٍ، وإنّ هذا لَزَيْدٌ، فيُفْرقُ بين لامِ المِلْكِ ولامِ الابتداء، ولامُ الإضافة متَى وَلِيَها مَكْنِيٌّ لم تَلْتَبِسْ فلَمْ يحتاجوا إلى فَرْقٍ"[2].

علّل لبناء اللّام على الكسر إذ إنّ الأصل في اللّامات هو البناء على الفتح، وما ورد عن أصله لا يُسأل عن علته، إلا إذا خالف القاعدة، ولأنّ اللّام خرجت عن الأصل وبُنيّت على الكسر أخذ ابن خالويه يُعلل ويُسوغ لمجيئها على هذا النحو، وفق منهج تفسيري وأسلوب تفصيلي قوامه إيراد المثال لإيضاح القاعدة.

وفي سياق تعليله للحروف أيضا علّل لاجتماع علامتي تأكيد من الشاهد في سورة التكاثر ﴿**ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ اِلنَّعِيمِ**﴾ التّكاثر/08، قائلا: "لَتُسأَلُنَّ: اللام والنون توكيدان، و(تُسْأل) فعلُ مستقبلٌ، والأصل لتُسأَلُونَّ، فسقطت الواو لسكونها وسكون النّون، فإن سأل سائلٌ: لمَ جمعتَ في فعل واحد بين علامتيْ تأكيدٍ وأنت لا تجمع بين عَلامَتَيِ التّأنيث في فعل، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَالْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ**﴾ فلا تقول تُرْضِعْنَ؟ فالجوابُ في ذلك أنّ العلامتين إذا دخلتا لِمعنَيَين مختلفين لم يُعَقِ الجمع بينهما، فاللّام أفادتِ التّأكيد وصارت جوابا لليمين المُقدّرة تحتها، والنّون أفادت إخراج الفعلِ من الحال إلى الاستقبال"[3]. بنى ابن خالويه تعليله هذا على القيّاس النّحوي، إذ قاس حكمًا على حكمٍ لتبريره، وهو ما يُظهر اهتمامه بالأصول النّحوية، مؤطرا داعما لتعليله بأفصح النّصوص وأعذبها وأشدها بيانا ألا وهو النّص القرآني، مما يُظهر -كما ذكرنا آنفا- منهجه التفسيري، معالِجا بمستوى لغويٍ حيٍ.

وعلّل لحرف الجرّ (عَلَى) لاختلاف كتابته باختلاف المواضع قائلا في (عَلَيْهِمْ) من سورة الفاتحة "(عَلَى) حرفُ جرّ، وتُكتَبُ بالياء لأنّ ألفها تصير مع المكنِيّ ياءً نحو عَلَيْكَ

---

[1] أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص 72.
[2] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 215.
[3] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 171، 172.

وإِلَيْكَ ولَدَيْكَ، وهي مع المُظهَرِ أَلِفٌ أعنِي لفظًا، كقولك عَلَى زَيدٍ، وإِلى زَيدٍ، ولَدَى زَيدٍ. ومن العرب من يقول جلستُ إِلَاكَ يعني إِلَيْكَ وعَلَاكَ دِرْهَمٌ، يُريدون عَلَيْكَ؛ حكى ذلك أبو زيد[1]، قال الشّاعر:

طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا وَاشْدُد بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا[2]"

عدّد ابن خالويه صور كتابة حرف الجر (على)؛ إذ تُكتبُ ياءً حين اتصال الضّمير به، وألفًا مقصورةً مع المُظهر، وألفًا ممدودةً معلّلا بما حكاه أبو زيد[3]، مستشهدا بالشاهد الشّعري حجّة لتعليله، وأساسا في منهجه التّفسيريّ، وهذا ما هو إلّا بيان لملكته الثقافيّة بما تقوله العرب، وخبرته اللّغويّة بمحاولة منه لإسقاطها على تعليلاته تقويّةً وإثباتا.

[1] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص 31.

[2] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دط، القاهرة: مكتبة الخانجي، دت، ج7، ص 133.

[3] هو أبو زيد الأنصاري البصري، حكى هذا في كتابه "النّوادر في اللّغة"؛ أنّ هذه لغة بني الحارث بن كعب، ولغتهم قلب الياء الساكنة ألفا إذا انفتح ما قبلها، فيقولون أخذت الدرهمان والسلام علاكم.

خاتمة

بعد إتمام هذا البحث بعون الله وتوفيقه، يحسن بنا أن نختم بعرض موجز لأبرز النتائج التي توصّلنا إليها، وهي كما يأتي:

- يعد التّعليل أساسا ثابتا، وأسلوبا منهجيا دقيقا في بناء عملية التقعيد النّحوي.
- من مساعي التّعليل النّحوي الكشف عن أوجه حكمة اللغة؛ إذ يُظهر منطقية خضوع الظواهر النّحوية لأحكامها، لذا لا نكاد نجد نحويّا من نحاة العربية القدامى إلّا واجتهد في التّعليل والتّفسير.
- استند منهج ابن خالويه على جملة من الدّعائم والأسس، كان القاسم المشترك بينها جميعا أنها قوّت حجّته، وكشفت واسع اطلاعه، ودقّة فكره، وعلميّة أسلوبه.

خاتمة

- احتجّ ابن خالويه بالقراءات القرآنية لتدعيم تعليلاته النحوية، وتعزيز حجّته، وإضفاء مزيد من القوة على مسوّغاته التحليلية.

- اهتمّ ابن خالويه بالاستدلال بالشعر وأكثر من توظيفه، سواء أكان ذلك استشهادًا على حكم نحوي، أو توضيحًا لمعنى لفظ، وهو ما يدلّ على سعة ثقافته اللغوية واطّلاعه الواسع على لغة العرب وأساليبهم.

- تنوعت أدلة ابن خالويه في الاحتجاج للقاعدة النّحويّة بين اعتماده على السماع والقياس.

- مزج ابن خالويه بين آراء المدرستين البصرية والكوفيّة، فكان بذلك بغدادي المذهب، يجمع بين اتجاهي المدرستين ويوازن بين أطروحاتهما.

- لم يكن التّعليل عند ابن خالويه هدفًا وغايةً، إذ لم يكن مفتونا بإظهار براعته فيه، بل كان هدفه الرئيس شرح المسألة وتفسير الحكم.

وفي الختام، يُعدّ التعليل النحوي عند ابن خالويه إسهامًا مهمًّا في فهم واستكشاف منطق النحو العربي، حيث أبرز من خلاله قدرة اللغة على التعبير عن حكمة وأصول بنائها. وقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أن ابن خالويه لم يكن فقط ناقلًا للمعارف بل كان مبدعًا في تفسيرها، ملتزمًا بمنهج علمي جمع بين الدقة والمرونة، مما يضمن استمرارية تأثيره في الأبحاث النحوية اللاحقة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولا: الكتب العربيّة:

1. إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، دط، الجزائر: دار الهدى، دت.
2. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دط، القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
3. أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النّحو العربي، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996.
4. الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري):
   - أسرار العربية، تح: محمد مهجة الميطار، دط، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي.
   - الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دط، مطبعة الجامعة السورية، 1957.
   - الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مصر: مطبعة السعادة، 1955.
5. تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دط، القاهرة: عالم الكتب، 2000.
6. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني):
   - الخصائص، تح: محمد عي النجار، دط، المكتبةالعلمية، دت.
   - اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دط، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1988.
7. الجوهري (اسماعيل بن حماد الجوهري)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط2، بيروت: دار العلم للملايين.
8. حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، عمان: دار الشروق، 2000.
9. ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دط، بيروت: المكتبة الثقافيّة، دت.
10. الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي)، مختار الصحاح، دط، بيروت: مكتبة لبنان، 1986.
11. الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار النفائس، 1979.
12. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي)، البرهان في علوم القرآن، تح: جمال حمدي الذهبي وإبراهيم الكردي، ط1، بيروت: دار المعرفة.
13. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري)، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، 2003.
14. السبكي: (تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي)، جمع الجوامع في أصول الفقه، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.

15. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996.
16. سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ط2، بيروت: دار الفكر، 1969.
17. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، عالم الكتب، 1983.
18. الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني)، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دط، القاهرة: دار الفضيلة، دت.
19. شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1999.
20. شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ط7، القاهرة: دار المعارف، دت.
21. صلاح روّاي، النحو العربي (نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله)، دط، القاهرة: دار غريب، 2003.
22. عباس حسن، النّحو الوافي، ط15، مصر: دار المعارف.
23. عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دط، القاهرة: مكتبة الخانجي، دت.
24. عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.
25. ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ابن عصفور)، شرح جمل الزّجاجي، تح: فواز الشعّار، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998.
26. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2009.
27. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1، القاهرة: دار غريب، 2006.
28. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9، القاهرة: نهضة مصر، 2004.
29. أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1996.
30. عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1981.
31. الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، ط2، القاهرة: دار المعارف، دت.
32. القِفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي)، إنباه الرُواة على أنباه النُحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1986.
33. مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط1، المكتبة الحديثة، 1965.

34. ابن مالك (أبو عبد الله محمّد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي)، ألفية ابن مالك، تح: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، دط، الرياض: مكتبة دار المنهاج، دت.
35. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط2، الرباط: دار الناشر الأطلسي، 1983.
36. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.
37. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1947.
38. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري)، لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر، دت.
39. مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط2، بيروت: دار الرائد العربي، 1986.
40. أبو النجم العِجلي (فضل بن قدامة)، ديوان أبي النّجم العِجلي، تح: محمّد أديب عبد الواحد، دط، دمشق: مجمع اللغة العربيّة، 2006.
41. ابن الوراق (أبو الحسن بن عبد الله الوراق)، علل النّحو، تح: محمد جاسم محمد الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999.
42. ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001.

الرسائل الجامعيّة:

43. جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977.

المقالات العلمية:

44. أحمد فليح، المسائل الصوتيّة والصرفيّة والنّحوية واللّغويّة لدى ابن خالويه من كتابه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مجلة جرس للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 1999.
45. الجيلي عبد العال إدريس عمر، العلل النحوية بين القدماء والمحدثين وأثرها في تجديد النحو وتيسيره، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، 2015.
46. حاج صالح عبد الرحمن، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، العدد4، 1773.
47. زينب بوطنيش وأبو القاسم سعد الله، العلة النحوية عند القدماء، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد21، العدد1، 2021.

48. عقون فضيلة، الاستعمال اللغوي وقوانينه في النحو العربي، مجلة دراسات لسانيّة، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد1، العدد04، 2016.
49. محمد بن ردة بن عطية الله العمري، اتجاه ابن خالويه النّحوي وموقفه من الأصول في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، المجلد 43، العدد2، 2021.
50. هاشم جعفر حسن، نظرة في التعليل بين القدماء والمحدثين، مجلة العميد، جامعة بابل، العراق، المجلد3، العدد 10، 2014.

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
مقدمة	أ-د
الفصل الأول التعليل النحوي بنيته المفاهيمية وأصوله المعرفية	22-6
أولا-تعريف التعليل	7
1.التعليل في المعجم	7
2.التعليل في الاصطلاح	8
ثانيا- نشأة التعليل النحوي وأهميته	12
1.نشأته	12
2.أهميته	17

ثالثا-علاقة التعليل النحوي بعلوم أخرى	18
1.علاقة التعليل النحوي بالفقه وأصوله	18
2.علاقة التعليل النحوي بالمنطق	20
الفصل الثاني ملامح التّعليل النّحوي عند ابن خالويه في إعرابه للسور الثلاثين	49-23
أولا- منهجه في التّعليل:	24
1.التّعليل بأكثر من وجه	24
2.شرح التّعليل باستحضار حكم نحوي آخر	25
3.يصرح بخطأ غيره ثمّ يسوق الصّحيح	25
4.استشهاده بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة	26
5. استشهاده بالشّعر العربي	27
6.اتجاهه النّحوي بين المدرستين	29
ثانيا– الخصائص الأسلوبيّة لحطابه التّعليلي	33
1. عدم التّصريح بألفاظ التّعليل عند تعليله المسائل	33
2.اعتماده طريقة السؤال والجواب في التّعليل	33
ثالثا- تمثلات المنهج التّعليلي في كتابه:	34
أولا: الأسماء	34
ثانيا: الأفعال	43
ثالثا: الحروف	47
خاتمة	51
قائمة المصادر والمراجع	53
فهرس المحتويات	59

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة التّعليل النّحوي عند ابن خالويه، والوقوف على المسالك الرئيسة التي اعتمدها معللا للمسائل النّحويّة في كتابه "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم"، ومنه أُسس البحث على فصلين؛ عُني الفصل الأول منهما بمعطيات نظريّة وقفنا فيها على تعريف التّعليل، ونشأته وأهميته، ثم علاقته ببعض العلوم، أما الثاني ففيه تطرقنا لمنهج ابن خالويه في التّعليل، وكذا سمات أسلوبه التّعليلي، وأخيرا وبعد استقرائنا المدوّنة وقفنا على تمثلات منهجه التعليلي، هاته التمثلات التي أكّدت على اجتهاده الفكريّ، ودقّته العلميّة، وخبرته اللّغويّة.

Abstract:

This research aims to examine the phenomenon of grammatical reasoning in the works of Ibn Khalawayh and to identify the primary approaches he employed in explaining grammatical issues in his book The Parsing of Thirty Surahs from the Holy Quran. The study is structured into two main chapters: the first chapter presents theoretical insights, including the definition, origins, and significance of reasoning, as well as its relationship with various fields of knowledge. The second chapter explores Ibn Khalawayh's methodological approach to grammatical reasoning, highlighting the characteristics of his analytical style. Ultimately, through a thorough examination of the textual corpus, the study identifies representations of his reasoning approach, which underscore his intellectual diligence, scientific precision, and linguistic expertise.